وفي العام ١٩٩٤، وبرعاية ودعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومشروع الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انطلقت الشرارة الفعلية الأولى لعمليات المكننة والتي سطع نجمها لاحقاً في سماء الجمارك، فكانت ثمرتها البروتوكول الموقع مع البنك الدولي الذي قدّم للجمارك نظام ASYCUDA (النظام الممكن للبيانات الجمركية) المطبّق في سبعين دولة أخرى.

في منتصف العام ١٩٩٥، قامت إدارة الجمارك باعتماد إصلاحات أساسية في بنية التعريفة الجمركية بهدف اختصارها وتبسيطها تمهيداً للمكننة. وفي هذا الإطار تم توحيد مختلف الرسوم الجمركية وتخفيض عدد معدلات التعريفة وإلغاء ما كان يسمى بالدولار الجمركي واستبداله بسعر الصرف الحقيقي المعتمد شهرياً من قبل مصرف لبنان.

في مطلع العام ١٩٩٦ تم تطبيق النظام المنسق (Harmonized System)، الذي تلاه في العام نفسه تعريب نظام ASYCUDA، فكانت حصيلته الصيغة اللبنانية الأولى للنظام الجمركي المعلوماتي 'نجم'.

في العام ١٩٩٧ تم اعتماد نموذج البيان الجمركي الموحّد (SAD: Single Administrative Document) المستخدم دولياً بدلاً من أكثر من عشرين من نماذج البيانات القديمة، وهو ما مهد الطريق للمكننة الفعلية التي تحققت في أيلول ١٩٩٧ مع تطبيق نظام 'نجم' في مرفأ بيروت. ويهدف هذا النظام إلى رفع مستوى الأداء في عمليات تخليص البضائع عبر الإسهام في تنفيذ القوانين الجمركية، وتقليص كلفة ووقت عملية تخليص البضائع، إلى جانب تأمين إحصاءات دقيقة وسريعة لحركة التجارة الخارجية.

أما في العام ١٩٩٨ فقد تم تطبيق نظام 'نجم' في مطار بيروت الدولي.

وفي العام ٢٠٠١ تم تطبيق نظام 'نجم' في مرفأ طرابلس لترتفع معه نسبة حجم التجارة الخارجية اللبنانية الممكننة إلى ٩٠ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية للبنان.

تجدر الإشارة إلى أن الخدمات الإلكترونية هذه لا تقتصر على إدارة الجمارك فحسب، بل تتوجه أيضاً إلى المواطن وإلى مجموعات الزبائن أيّاً كانت أهدافها ونشاطاتها. لذا انبثق عن نظام 'نجم' مجموعة من البرامج والأنظمة الإلكترونية التي تخدم زبائن معينين وتختص بعمليات إلكترونية محددة نوردها أدناه.

بين عامي ١٩٩٩– ٢٠٠٠ تم تصميم أول موقع للجمارك على شبكة الإنترنت وهو موقع لايت (LITE: Lebanon International Trade Exchange) الذي هو بمثابة دليل لخدمة المواطن والتاجر على حد سواء، يضع بمتناولهما النصوص الجمركية والإحصاءات والمعلومات المتوافرة؛ كما يسهّل عملية الاستفسار عن المسائل ذات الصلة من خلال البريد الإلكتروني.

وفي منتصف العام ٢٠٠١، تم تطبيق نظام 'نور' (NOOR – NAJM Online Operations) في مطار بيروت، ثم في مرفأ بيروت. ويهدف هذا النظام بشكل أساسي إلى تبسيط عمليات التبادل التجاري وتسريع عملية انسياب البضائع وتعزيز تجارة لبنان الدولية من خلال تقديم خدمات جمركية إلكترونية مباشرة. ويمكن ذلك التاجر والمخلّص الجمركي من الاتصال مباشرة من مكاتبهم بالمكتب الجمركي الذي يريد تخليص معاملته فيه (المرفأ أو المطار حالياً) دون الاضطرار إلى الانتقال إلى هذا المكتب فعلياً. وفي هذا الإطار فقد تم تدريب ٣٥٠ تاجراً ومخلصاً جمركياً للعمل على نظام 'نور'، فباتت العمليات الجمركية الإلكترونية والبيانات الجمركية التي يجري تخليصها عبر نظام 'نور' تحتل نسبة ٥٠ بالمائة من إجمالي العمليات والبيانات الجمركية. ويطبّق هذا النظام على عدة مراحل تشمل العمليات التالية: ١– تحضير المعاملة، ٢ – قبول البيان، ٣– المعاينة، ٤– دفع الرسوم. وقد تم تطبيق المرحلة الأولى والعمل جارٍ على تنفيذ المراحل اللاحقة.

خلال العام ٢٠٠٢ باشرت إدارة الجمارك بالتحضير لمكننة مرحلة أساسية من مراحل التخليص الجمركي وهي مرحلة التصريح عن حمولة البواخر أو الطائرات القادمة إلى الأراضي اللبنانية أو المغادرة منها الذي يُعرف بالمانيفست (قانون الجمارك: مادة ٦٧ النقل بحراً، والمادة ٩٠ النقل جواً). وقد أطلق على هذا المشروع اسم 'منار' (Manifest Automation Resources) ويهدف إلى تسهيل حركة الشحن والنقل عبر الجمارك اللبنانية. يعتمد هذا النظام منهجية 'نور' في الاتصال الإلكتروني المباشر بين الناقل والجمارك (EDI)، مما يؤدي إلى اختصار معاملة المانيفست وقتاً وكلفة. كما يهدف إلى تحسين أداء الخدمات الجمركية المتعلقة بقطاع النقل بشكل خاص، بالإضافة إلى تعزيز وسائل الرقابة الجمركية عبر توسيع قاعدة المعلومات المتوافرة عن البضائع الواردة أو الصادرة، وإلى رفع مستوى التنسيق مع الفرقاء المعنيين (أي الناقل، شركة المرفأ، التاجر– المصرح، الجمارك). أما طريقة العمل من خلال نظام 'منار' فتتم على ثلاث مراحل: تبدأ بتحضير المانيفست لدى شركة النقل، مروراً بتسجيل المانيفست في دائرة المانيفست، وصولاً إلى تعديل المانيفست.

ولما كان الهدف هو تلبية حاجات جميع المواطنين والمؤسسات المعنية في مختلف النشاطات المرتبطة بإدارة الجمارك، لذلك فقد تم استحداث نظام جديد لخدمة مستوردي السيارات وهو نظام 'شعاع' (شهادات العربات والآليات) ليساعد المستوردين في الاستحصال على شهادات جمركية ممكننة تمهيداً لتسجيل السيارة أو الآلية في مصلحة تسجيل السيارات والآليّات (الميكانيك)، علاوة على إدخال أية معلومات وبيانات قد تهم الأنتربول.

بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت إدارة الجمارك في مطار بيروت الدولي نظاماً لتسهيل وضبط أعمال الشحن والبريد السريع وهو 'نجم إكسبرس' NAJM Express ويتم حالياً تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع مؤسسات أخرى في هذا القطاع.

ومن أجل حسن تطبيق كافة الأنظمة المذكورة أعلاه وضماناً لحقوق الخزينة فقد تم تطوير برنامج 'نار' (نجم أداة رقابة) لجمع المعلومات الجمركية وتحليلها بهدف تحسين عمليات الرقابة اللاحقة ومكافحة التهريب والغش التجاري. ويتيح هذا النظام إمكانية تعاون إدارة الجمارك مع غيرها من مؤسسات ومصالح الدولة، وتحديداً مع مختلف الإدارات الضريبية في وزارة المالية، بما في ذلك دوائر ضريبة الدخل ومديرية الضريبة على القيمة المضافة.

إن مشروع تعميم المكننة الذي أطلقناه منذ ما يقارب العشر سنوات والذي قطعنا أشواطاً في تنفيذه لن يتوقف هنا، بل سنسير فيه قدماً لمواكبة تطورات عالم التجارة الإلكترونية في مختلف أوجهه وتسريع عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن هذه البرامج تهدف إلى رفع مستوى الأداء في إدارة الجمارك لتمكينها من المواكبة والإسهام في تعزيز عملية الاندماج في حركة التجارة العالمية وتحسين مستوى ونوعية وسرعة الخدمات التي تؤديها الإدارة الجمركية للقطاعات الاقتصادية كافة.

إن نجاحنا في مسعانا هذا يصبح مؤكداً عندما نستطيع أن نقلب المثل السائد 'الحكي ما عليه جمرك'، فيصبح 'الجمرك ما عليه حكي'.

مقابلة مع مدير عام المالية القاضية السيد آلان بيفاني

قبل أن نطرح الأسئلة على السيد آلان بيفاني، يتقدم منكم فريق تحرير حديث المالية بأحر التهاني بمناسبة زفافكم، وبتحياته الطيبة. هل يعارض السيد بيفاني نشر خبر سريع مع صورة لزواجه في حديث المالية؟ و هل يعتقد أن التغييرات التي تطرأ على الصعيد الشخصي تنعكس على الحياة المهنية؟

شكرا. بالطبع، ليس من مشكلة في إدراج الخبر في الصفحة الاجتماعية. هذه النشرة تسمح بالتواصل بين جميع موظفي الوزارة وانا منهم... في ما يتعلق بالتغيرات في الحياة الشخصية، فبإعتقادي إنها تنعكس إيجابا على العمل عبر إضفاء شيء من الاستقرار والثبات، نظرا إلى الترابط الوثيق القائم بين المجالات كافة في حياة الإنسان.

مضى أكثر من عامين على تعيينكم (نيسان ٢٠٠٠) أين نحن اليوم في هذه الوزارة. وما هي الإنجازات التي يرى السيد بيفاني أنه تم تحقيقها خلال هذه الفترة؟

يمكن فصل الأعمال التي تم تحقيقها إلى شقين:

١-الأعمال خارج المالية العامة

أذكر على سبيل المثال رئاسة اللجنة المالية للقمة العربية التي جرت في بيروت في آذار من العام الحالي، وحاليا، رئاسة اللجنة المالية لمؤتمر الفرنكوفونية، وقد سمح التنسيق مع معالي وزير الثقافة الدكتور غسان سلامة بتوفير ملفت في موازنة هذين الحدثين حتى الآن. هناك أعمال مثمرة أخرى بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به المجلس المركزي لمصرف لبنان والهيئة المصرفية العليا. كما أعيد إحياء اللجنة المالية الاستشارية للضمان الاجتماعي برئاسة مدير عام المالية بعد أن كانت توقفت عن العمل، وتهدف حالياً إلى تنظيم الأوضاع المالية للضمان بشفافية وفعالية وبشكل يسمح بحفظ حقوق المواطنين.

إلى ذلك، وبالتعاون مع فريق عمل الوزارة تم خلال هذين العامين العمل على تطوير العلاقات الخارجية مع جهات تشكل دعما هاما للبنان ولوزارة المالية اللبنانية، منها الإدارة المالية الفرنسية (مديرية الضرائب العامة والمحاسبة العامة ووكالة تنمية التعاون ADETEF التي تمول المعهد المالي) وصندوق النقد الدولي. اذكر إننا استضفنا هذه السنة الاجتماع التحضيري لمؤتمر مجموعة الـ٢٤(G24) برعاية معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة وبرئاسة مدير المالية العام، وكان هذا اللقاء من أنجح اجتماعات المجموعة. إشارة إلى أنني سوف اشغل منصب الرئيس لاجتماعات هذه المجموعة (Chairman of the Deputies) للعام ٢٠٠٣ وسنعقد الاجتماع الوزاري في بيروت إن شاء الله.

٢-العمل في الوزارة

كان الإنجاز الأهم مؤخرا إدخال عناصر شابة وضخ دم جديد في وزارة المالية. (وقد تم ذلك على ثلاث دفعات في الفئة الرابعة). ونعمل على إنجاز مشروع واسع النطاق يأخذ بعين الاعتبار كل الحاجات الحالية والمستقبلية لمديرية المالية العامة). ولا بد لي هنا من التنويه بالدور الذي لعبه المعهد المالي ليس كأداة للتدريب فحسب- وهو الأمر الذي أحرص أساسا عليه نظرا لأهمية رفع مستوى الأداء وتمييز الموظف، بل أيضا لنجاحه في تمكين أسس التواصل الداخلية والخارجية للمالية العامة، وفي تحوله إلى أداة أساسية في إدارة الطاقات البشرية، فأصبح جزءا لا يتجزأ من عمل الوزارة.

وكما تعلمون، نتوجه اليوم نحو أحدث الأنظمة الممكنة (مقتبسة عن أكثر البلدان تطورا) في جميع الوحدات وبالإضافة إلى هذه الجهود، يتم تحضير العمل من الناحية الإدارية وناحية نظام التقاعد. كما تشير إلى التنسيق الدائم الذي تم تكريسه مع الإدارات الأخرى بعد أن كان شبه غائب. وطالما اعتقدت شخصياً بأن التحسين يكون أكثر فعالية إذا حصل بشكل تغيير جذري، ونحن اليوم، نعمل جمعياً وكفريق عمل واحد، لإنجاح ذلك من اجل مستقبل بلادنا. أما بالنسبة للإدارة الضريبية، فيمكننا إن نميز هذه السنة ثلاث ثورات أساسية:

-أولا استحداث مديرية الضريبة على القيمة المضافة التي تساعد على توزيع العبء الضريبي في لبنان وتفتح الآفاق للانفتاح الاقتصادي وتساعد على تطوير الإدارة بشكل سريع وجدي لأنها تشكل مثالاً يحتذى به.

-ثانيا، ما توصلت إليه وزارة المالية من تعاون مع البعثة الكندية للعمل على "تقطيع" ضريبة الدخل إلى وحدات جديدة وفعالة تسهل العمل على الإدارة والمواطنين.

–ثالثا، استحداث وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي "TRAU" التي تم العمل عليها بالتعاون مع الخبير الكندي ماريو منصور وهي اليوم ترتبط بمدير المالية العامة، وتسمح بإعطاء التوجيه الصائب للعمل من خلال المعطيات الإحصائية والتحليلية وتساعد في عملية أخذ القرارات والمتابعة وملاحقة الأهداف بما فيها متابعة أعمال التحصيل عبر مقارنة الواردات المحصلة. كما تلعب هذه الوحدة دورا مساعدا في التنسيق مع مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

هل يمكن إعطاؤنا لمحة سريعة عن جهود الاصلاح الجارية حاليا في وزارة المالية، لا سيما في إطار "عام خدمة المواطن" الذي أطلقه معالي الوزير وما تفاصيل تطبيق هذا الشعار في الوزارة؟

يمكن ذكر مكاتب الاستعلام التي تم تعزيزها في المديريات لخدمة المواطن (مديرية الضريبة على القيمة المضافة – ودائرة ضريبة الدخل بالاضافة إلى المبنى المركزي في رياض الصلح)، وسلسلة الأدلة التي تعمل وزارة المالية على وضعها وأولها دليل المواطن في أصول إجراءات رسم الانتقال. إشارة إلى أن تعديلات قانونية هامة على قانون رسم الانتقال هي قيد الدرس. ويقوم فريق المركز الإلكتروني بشكل يومي بتطوير موقع الوزارة على الإنترنت وتغذيته بالمعلومات لإطلاع المواطنين على المستجدات (ويعتبر هذا الموقع من أفضل مواقع الإدارات الرسمية (www.finance.org.lb).إلى ذلك تمّ استحداث دائرة "خدمة المكلفين" في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وهو إنجاز إضافي يهدف إلى تحسين نوعية خدمة المواطن. ولا ننسى العمل الدؤوب الذي أدى إلى إنجاز التسوية الضريبية. وفي ما يتعلق بالأملاك المبنية، فقد انتهت الدراسة الأولية بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووضعنا دفتر الشروط الخاص الذي سيحول جذرياً نوعية العمل في هذه الدائرة وعلاقتها بالمواطنين وعلاقتهم بها وذلك تمهيدا لتطوير كامل الوحدات الضريبية والدخول في الحكومة الالكترونية.
وكما يلاحظ من يمر بالمعهد أو بالـ TVA فإن وزارة المالية تعمل حالياً على إنجاز المبنى الموحد وتجهيز المباني في الماليات في المناطق. فمن خلال إعطاء الموظف مساحة عمل ذكية، ممكنة ومجهزة، نمنح المواطن فرصة إنهاء معاملاته بسرعة وسهولة وهو يشعر بأنه في مكان محترم.

مباراة الترقية لرفع مستوى المراقبين الرئيسيين: لماذا؟ ما هي التوقعات؟ أين الشغور؟ ما هو العدد المطلوب؟

في الواقع، تم التحضير لهذا المشروع منذ سنة تقريبا، ومن المتوقع أن نعزز خلال العام ٢٠٠٣ الفئة الثالثة وهذه الفئة تشكل الكادر التقني والإداري المتوسط الخبرة "middle management" الذي افتقدته الوزارة منذ ٢٥ عاما بسبب الحرب ورواسبها. ومن المتوقع أن نعيد بذلك الهرمية الجيدة إلى الوزارة، بما يساعد على إعادة توزيع المسؤوليات والصلاحيات وعدم حصرها في قلة من الموظفين، الأمر الذي سيسهّل العمل ويسمح للمسؤولين بالتفرّغ للتخطيط وإدارة فريق عملهم ومراقبة الأداء.

هل ترى أن تشكيل لجنة تحرير للنشرة فكرة جيدة؟ وماذا تقترح تعديله لجعل حديث المالية أكثر إفادة وتحسينها شكلاً ومضموناً؟

هذا أمر مؤكد، نحن نشجع كل مبادرة جديدة هدفها التحسين ومستعدون كل الاستعداد للمساهمة. في ما يتعلق بالفقرات الممكن إدراجها، ينبغي إطلاع القراء على مواضيع تهمهم وليست متوفرة دائما ومنها مثلا: قضايا ذات صلة بحياة الإدارة، بعض المراسيم الصادرة ومشاريع القوانين، أخبار الموظفين الذين لا يعلم بها الجميع، أقوال الصحافة عن وزارة المالية وبقية الإدارات.

بيروت في ٢٠٠٢/٨/٨

نحو علاقة أفضل مع المواطن: كيف نعمل سوية؟

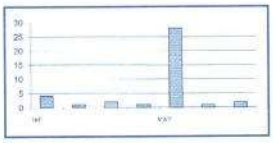

في إطار توجهات وزارة المالية لجعل سنة ٢٠٠٢، سنة خدمة المواطن في وزارة المالية، نظم المعهد المالي دورات تدريبية للموظفين من كافة الدوائر تحت عنوان خدمة المكلف والعلاقة مع المواطن. أحيت الدورة الأستاذة في جامعة القديس يوسف السيدة ميراي الجر، واعتمدت الأسلوب النشط بما فيها تمثيل الأدوار والتقييم الذاتي والأمثلة الحية المستقاة من واقع العمل في وزارة المالية. وتضمنت الدورة مواضيع عدة أهمها احتياجات المواطن، كيفية معاملة المواطن عند الاستقبال، أهمية الانطباع الأول، فن وأساليب التواصل، كيف تقبل الاعتراضات وكيف تحلّ المشاكل. يذكر أنه شارك في الدورات حوالي ٤٠ موظفا أكثرهم من مديرية الضريبة على القيمة المضافة. كما وينتظر أن يبدأ فريق ضريبة الأملاك المبنية دورة تدريبية لتحسين العلاقة مع المواطن فور الانتهاء من برنامج التدريب المعلوماتي ووضع نظام العمل الجديد قيد التنفيذ في هذه الدائرة.

جائزة "أفضل تمثيل دور" حاز عليها الموظف ألان الهيبي من مديرية الضريبة على القيمة المضافة، حيث نال إعجاب الموظفين وفريق عمل المعهد المالي، لنقله صورة المواطن "المتعاون"!!!

المدرب يتدرب: برنامج تعزيز مهارات المدربين

في خطوة منه لتبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم وآلية العمل المعتمدة حالياً، نظم المعهد المالي دورة تدريبية لفريق المدربين والأخصائيين من داخل وزارة المالية ومن خارجها، أحيتها السيدة جنان غانم الدويهي. هدفت الدورة إلى توحيد مفهوم التدريب المستمر لدى المشاركين الـ٢٦، وتطوير الأساليب التدريبية المعتمدة حاليا، ووضع آلية للعمل المشترك بين فريق المعهد وفريق المدربين عند التخطيط والتحضير وتنفيذ وتقييم الدورات.

تناولت الدورة التي امتدت على ١٥ ساعة مواضيع أهمها: خصائص تعليم الكبار، خصائص المدرب وخصائص المتدربين في القطاع العام، أساليب التدريب وبعض التقنيات. كما تناولت تحضير البرنامج التدريبي وبطاقات النشاط، وكيفية استخدام المواد المساندة وخصائص القاعة، وآلية العمل المشتركة مع فريق المعهد المالي. واعتبر المشاركون أن الدورة كانت مفيدة ومناسبة لطبيعة عملهم وشددوا على ضرورة متابعتها للمزيد من التطبيقات العملية. واتفقوا على تنظيم دورة تنشيطية لفريق المدربين تفسح لهم المجال لتقييم أداءهم.

بلغ مجمل عدد المتدربين في المعهد المالي في الفترة الممتدة من نيسان إلى آب ١٢٢٣ متدرباً تابعوا دورة تدريبية أو أكثر بما يعادل خمسة أيام تدريب للمتدرب الواحد. ولا يشمل هذا الإحصاء الموظفين الذين حضروا المحاضرات واللقاءات. انتظروا التفاصيل في العدد المقبل.

آلية تحقق الضرائب المباشرة وغير المباشرة

نظم المعهد المالي حلقة عرض ونقاش حول آلية تحقق الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقة دائرة التحصيل بكافة دوائر الخزينة: مراقبة الجباية والمحاسبة والصناديق. امتدت الحلقة على ساعتين ونصف وتناولت مواضيع ذات أهمية كتعبئة الجداول، ومعالجة التصاريح، ومعرفة واحترام المهل والغرامات. شارك في هذه الدورة ٥٥ موظفا من مختلف الدوائر والمحتسبيات والمكاتب الإقليمية، ألقاها الأستاذ سيمون رحال وهو رئيس المحاسبة في دائرة تحصيل بيروت.

المعايير الدولية للمحاسبة: إقبال على الدورات

بسبب الإقبال الشديد على دورات المعايير الدولية للمحاسبة لا سيما تلك التي تناولت المعيار رقم ٢ "المخزون" (شارك فيها أكثر من ١٠٩ موظفاً من مختلف المديريات والماليات في لبنان) نظم المعهد المالي أيام السبت (في ٧، ١٤ و٢١أيلول) ثلاث دورات تدريبية تناولت المعيارين ١ و١٦، شارك فيها ٦٩ موظفاً. يتناول المعيار (١) أصول الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اتبعت عند إعداد وعرض البيانات المالية. أما المعيار (١٦) فيتناول المعالجة المحاسبية للعقار والآلات والمعدات وبصورة خاصة توقيت الاعتراف بالموجودات وتحديد قيمتها الدفترية ومصاريف الاستهلاك المتعلقة بهذه الموجودات.

سوف ينظم المعهد دورات تدريبية لاحقة تتناول معايير أخرى. لذا، على الراغبين في المشاركة الاتصال بنا أو الحضور شخصيا لتعبئة الاستمارة الخاصة بهذه الدورات.

المدرب المستمر... مستمر

بعد نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة واستحداث فريق عمل شاب وكفء، وحرصا من وزارة المالية على مواصلة تعزيز معارف موظفيها وإطلاعهم على جديد السياسات الضريبية ومواضيع الساعة، أعدت مديرية الضريبة على القيمة المضافة، حلقات عرض ونقاش موجهة إلى الموظفين في المديرية، خلال الفترة من ٢٢ تموز إلى ٧ تشرين الأول ٢٠٠٢.

يوم الاثنين الواقع فيه ٢٢ تموز ٢٠٠٢، بدأ هذا البرنامج المكثف الذي يطال ٢١ موضوعا مختلفا متعلقا بآليات تطبيق الـTVA وتفاصيلها. وتناولت الحلقة الأولى مثلا (٢٢/٢٣ تموز ٢٠٠٢) موضوع "حق استرداد الضريبة على القيمة المضافة للهيئات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية". كما تطرّقت الحلقات إلى حق السياح في الاسترداد والشروط المفترض توفرها، وركزت على الإجراءات المتبعة لتأدية استرداد الهيئات الدبلوماسية والمنظمات المذكورة للضريبة.

ومن المواضيع الأخرى التي عولجت خلال حلقات العرض والنقاش: العمليات المعفاة من الضريبة، والتعديلات على قانون الضريبة على القيمة المضافة في ما خص الإعفاءات، وإعفاء التصدير والأعمال المشابهة والنقل الدولي وبعض أعمال الوسطاء. كما ناقشت الحلقات عمليات القطاع العقاري وأنشطة الجمعيات والهيئات التي لا تتوخى الربح، وقطاع التعليم والاستشفاء والخدمات الملحقة بها، وخدمات الضمان، وموجبات الخاضعين، والخدمات الإعلانية، والغرامات وغيرها من المواضيع مرتكزة على دراسة حالات تطبيقية.

كلمة مدرب

عندما توافقت مع إدارة المعهد المالي على القيام بدورة تدريبية تحت عنوان نظام الإفلاس في القانون اللبناني وأثره على الديون اعتقدت في بادئ الأمر أن هذه الدورة ستكون قصيرة وأنها قد تنظم لمرتين فقط، لكنها امتدت حتى المرحلة السابعة بنجاح، وبحماس، وبتفاعل بين المحاضر والمتدربين وأمنت عمقا في الثقافة القانونية لدى المشاركين وكانت بمثابة فرصة للبحث في مواضيع عديدة من خلال الحوار البناء الذي كان العنوان الأبرز. كما بينت هذه الدورة الثقافة العالية والبعد الفكري وحس المسؤولية لدى العديد من الموظفين الذين يشكلون النواة الجيدة لإدارة تتميز بالرقي والمستوى الرفيع. شكرا لجميع المتدربين الذين التقيتهم في الدورات السبع على حسن تجاوبهم وكلمة شكر كبيرة إلى المعهد المالي بإدارته المحترفة. هنيئاً للإدارة بكم.

المدرّب

دورة نظام الإفلاس في القانون اللبناني

نظم المعهد المالي دورة تدريبية مخصصة لموظفي مديرية المالية العامة تضمنت لمحة عامة عن إفلاس التجار والشركات التجارية وعلاقتها بالضرائب خصوصا حالات رد الاعتبار التجاري. وبناءً على طلب العديد من الموظفين في المديريات والماليات، وبسبب الإقبال الشديد الذي شهدته هذه الدورة والاهتمام الذي أبداه الموظفين بهذا الموضوع، أعاد المعهد المالي الدورة التدريبية لأكثر من خمس مرات وشارك فيها ١٨٤ موظف.

الدورات التحضيرية لامتحانات مجلس الخدمة

تماشيا مع النمط المتبع من قبل المعاهد والمؤسسات التدريبية في وزارات المالية في العالم لا سيما المدرسة الوطنية للضرائب في فرنسا، نظّم المعهد المالي في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢/٠٧/٠٧ حتى تاريخ ٢٠٠٢/٠٨/٢٩ دورات تدريبية مكثفة في المواضيع الرئيسية للمباريات لرفع مستوى الموظفين الراغبين بالخضوع لامتحانات مجلس الخدمة المدنية لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.

الموضوع	المحتوى	المدة	المدرب والحضور
المحاسبة التجارية والصناعية والشركات	عرض للمبادئ العامة وتمارين خاصة بالمسائل المحاسبية المتعلقة بالشركات التجارية، والمحاسبة التحليلية للاستثمار، وعمليات المؤسسة، وأعمال الجرد، الخ.	برنامج الدورة مؤلف من أربع حلقات، مدة الحلقة الواحدة أربع ساعات.	ثلاث دورات أدارها المدرب أنطوان حويقة وشارك فيها أكثر من ٧٨ موظفا.
الرياضيات المالية	عرضا للمبادئ العامة وتمارين خاصة بالمسائل المتعلقة بحسابات الفائدة البسيطة والفائدة المركبة، والدفعات، والقروض الفرضية وقروض السندات، الخ.	حلقات تدريبية قصيرة من ساعتين ونصف الساعة.	خمس حلقات أدارها المدرب حنا الخوري وشارك فيها أكثر من ٧٣ موظفا.
أصول الإجابات على الامتحانات	شرح لأصول الإجابة على امتحانات مجلس الخدمة المدنية، كيفية تنظيم المسابقة، الخ.	حلقات تدريبية قصيرة من ساعتين ونصف الساعة.	أربع دورات أدارها السيد اميل ديراني وشارك فيها أكثر من ٧٣ موظفا.

أما بالنسبة للدورات التحضيرية لوظائف مراقب ضرائب، مراقب جباية أو محتسب أو محاسب، باشر المعهد المالي ابتداء من تاريخ ٢٠٠٢/٠٨/٠٩ وحتى ٢٠٠٢/٠٨/٢٩ تنظيم حلقات تحضيرية، لاسيما لموظفي الفئة الخامسة ومقدمي الخدمات الفنية في وزارة المالية.

يهمنا الإشارة إلى أن هذه الدورات قد لاقت استحسانا كبيرا لدى المشاركين الذين تابعوا موادها بحماس وجدية والتزام كامل فشكلت مناسبة لتيويم المعارف وتحسين الأداء العام للموظفين والعاملين في وزارة المالية إلى جانب هدفها الأساسي.

تجديد فريق المعلوماتية

التحضير لامتحانات مجلس الخدمة المدنية ودورات الانترنت وغيرها.

في الفترة الممتدة من حزيران ٢٠٠٢ إلى آب ٢٠٠٢، نظم المعهد المالي دورات تدريبية مكثفة على الكومبيوتر/المعلوماتية توجهت إلى كافة الادارات في وزارة المالية:

• دورات عملية تحضيرية للموظفين الراغبين في الاشتراك في المباراة لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية. امتدت الدورات على جلستين وتناولت لمحة عامة عن برنامج معالجة النصوص (word) وبرنامج معالجة الجداول (Excel)، واستفاد من هذا التدريب أكثر من ١٩٠موظفا.

– جلسات عملية تحضيرية لا سيما لموظفي الفئة الخامسة ومقدمي الخدمات الفنية.

– هذا وقد واصل المعهد المالي تدريب موظفي مديرية الشؤون العقارية ومديرية الجمارك العامة بمستوى مبتدئ. وكما جرت العادة، امتدت هذه الدورات على أربعة أسابيع.

المديرية	عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع
مديرية المالية العامة	١٦٥	١٤٢	٣٠٧
مديرية الشؤون العقارية و المساحة	٤	١٣	١٧
مديرية الجمارك العامة	٠	٢١	٢١
مديرية اليانصيب الوطني	٢	١	٣
المجموع	١٧١	١٧٧	٣٤٨

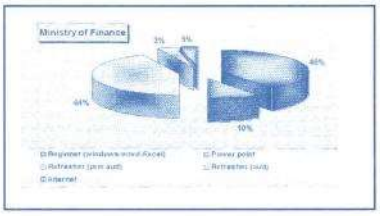

أما جديد المعهد المالي فهو تنظيم دورات تدريبية في الانترنت للمستويين المبتدئ والمتقدم. يذكر أن هذا التدريب لقي ترحيباً وصدى لدى الموظفين، فتعدى عدد استمارات التسجيل للموظفين الراغبين في الالتحاق بهذه الدورات ١٠٠ طلب.

تعاون لبناء القدرات

دورات اللغة الإنكليزية بالتعاون مع الـ AMIDEAST

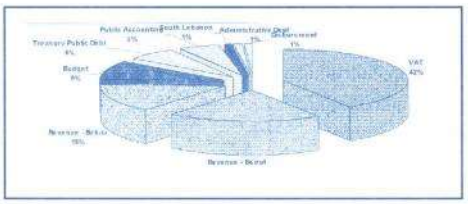

تابع المعهد المالي دورات اللغات الأجنبية المعتادة والموجهة إلى كافة المديريات، فنظم سبع دورات تدريبية في اللغة الإنكليزية، ستة منها في مقره وواحدة في منطقة البقاع، ابتدأت الدورات بتاريخ ٧ أيار وانتهت خلال شهر أيلول. شارك فيها ١٠١ موظفا معظمهم من مديرية المالية العامة (٩٥)، أما المديريات العامة الأخرى، فلم يتعد عدد المشاركين فيها الـ٦ أشخاص.

أما التوزيع بحسب الأعمار، فيلاحظ أن ست وستين منهم دون الـ٢٩ من العمر ومعظمهم من الموظفين الجدد. أما التوزيع الجندري للمشاركين فبلغ ٦٠٪ للنساء مقابل ٤٠٪ للرجال، وقد يعود ذلك إلى العدد المتزايد من النساء العاملات في وزارة المالية. تجدر الإشارة بأن الالتزام بحضور هذه الدورات كان ممتازاً.

يتابع حاليا حوالي ١٢٠ موظفا دورات في اللغة الإنكليزية بالتعاون مع الـ AMIDEAST وقد بدأت الدورات وعددها ٦ (محادثة مستوى متقدّم، محادثة مستوى مبتدئ، مستوى متقدم ١، TOEIC) منذ ٩ أيلول وتمتد حتى أوائل تشرين الثاني ٢٠٠٢

شركاء في التدريب

دورات اللغة الفرنسية بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي CCF

استكمل المعهد الدورات التي كانت قد بدأت في الفصل السابق لإعداد موظفي الجمارك لخوض مباراة مجلس الخدمة المدنية ولم تجر أي دورات أضافية خلال فصل الصيف لعدم تمكّن الموظفين من متابعتها في فترات بعد الظهر.

"الجمارك بالفرنسية"

بدأت في أوائل شهر أيلول، دورات اللغة الفرنسية المتخصصة لمراقبي الجمارك ومساعديهم، وتشدد هذه الدورات على المصطلحات الجمركية والتجارية وتعتمد المستندات الرسمية الجمركية كأداة عمل. أما في ما يتعلق بالدورات الأخرى (مستوى مبتدئ) والمخصصة للموظفين، ومعظمهم من عرفاء الجمارك في دائرة المسافرين في مطار بيروت، فقد أعدّ لهم المعهد، بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي، برنامجاً خاصاً يرتكز على المحادثة. ويعوّل على هذا البرنامج لما له من أهمية في تعزيز الوجه الحضاري للبنان عند بوابته الرئيسية: أي مطار بيروت الدولي. فإلى المزيد من هذه الخطوات.

تعاون بين وزارة المال وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس

في خطوة أولى باتجاه تعزيز الأداء المعلوماتي للعاملين في وزارة المالية، لا سيما في مراكز المحافظات والمحتسبيات، جرى في ٢٠٠٢/٠٨/٠٣ حفل تخرج ٥٩ موظفاً من مختلف الفئات من مالية لبنان الشمالي والمحتسبيات التابعة لها. وكانت وزارة المالية قد تعاونت مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ هذا المشروع. تابع الموظفون دورات تدريبية في كيفية استعمال الحاسوب الآلي امتدّت حوالي الخمسة أشهر، وتم التدريب في مركز الأبحاث والتنمية وتقنية المعلومات التابع لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس. نظمت الدورات بإشراف شركة New Horizon المرخصة للتدريب على برامج Microsoft MS Office.

عند انتهاء التدريب، نظّمت الغرفة التجارة حفل توزيع الشهادات برعاية معالي وزير المالية فؤاد السنيورة ممثلاً بمدير المالية العامة الأستاذ الآن بيفاني، بحضور رئيس الغرفة عبد الله غندور وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مالية طرابلس بالتكليف سابقا، السيد مصطفى الحاج، ونخبة من الشخصيات الاقتصادية.

إن المعهد المالي والموظفين يشكرون الأستاذة سبردج حفار، رئيسة مالية لبنان الشمالي سابقاً، التي كان لها الدور الأساسي في تحقيق هذا المشروع.

يسعى المعهد المالي حاليا للتنسيق مع معاهد تدريب معلوماتية أخرى في المناطق اللبنانية لتدريب باقي الموظفين.

التعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

في سبيل تطوير وتأهيل كافة الإدارات العامة، أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع تدريب يستهدف كافة العاملين في القطاع العام. يهدف المشروع إلى تدريب العاملين من الفئة الثانية والثالثة على مهارات الإشراف ومن الفئة الأولى والثانية على المهارات الإدارية ومن كل الفئات على المعلوماتية. ومن هنا بدأ التعاون والتنسيق بين وزارة المال ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للاستفادة قدر المستطاع من مشروع التدريب على الصعيدين المهاراتي والمعلوماتي. وقد تم حتى الآن تدريب حوالي ٤٣ موظفا من مديريتي المالية العامة والجمارك على المعلوماتية في جميع مجالاتها. أما على صعيد مهارات الإشراف، فقد اشترك حوالي ١٥ موظفا من وزارة المالية، ١٤ منهم من المالية العامة وموظفاً واحداً من مديرية الشؤون العقارية والمساحة. أما على صعيد المهارات الإدارية، فقد شارك موظفان من الفئة الثانية من مديرية المالية العامة.

يذكر أن المعهد المالي استضاف دورات يعدّها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تناولت موضوع إدارة المشاريع وأحياها المدرب الأستاذ أكرم نجار في شهر أيلول ٢٠٠٢.

الأملاك المبنية: "ورشة تحديث قيد الإنجاز"

في سياق الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتحديث النظام الضريبي اللبناني وتطويره، تبرز أهمية عملية مراقبة تحققات الضرائب والرسوم وضبطها كمرحلة أساسية في هذه الخطة؛ ونظرا للأهمية التي تشكلها ضريبة الأملاك المبنية في نظامنا الضريبي، دعا مدير عام المالية الأستاذ ألان بيفاني اللجنة المشكلة لهذه الغاية إلى اجتماعات تعقد أول أربعاء من كل شهر في مبنى وزارة المالية، في رياض الصلح. عقدت اللجنة اجتماعتها بحضور رؤساء دوائر المالية في المحافظات اللبنانية الست، وموظفي من وحدة الأبحاث والدراسات الضريبية، فتم الاتفاق على تسريع عملية إصدار جداول التكليف والإحصاءات الشهرية وتوحيدها.
انتظروا لمحة عن إنجازات هذه اللجنة في الأعداد التالية من حديث المالية.

أخبار التسوية الضريبية

في الآونة الأخيرة، كثيراً ما تحدثت وسائل الإعلام عن ظاهرة ملفتة للانتباه، تمثّلت بالعمل والجهد الدؤوب والمتواصل الذي بذله الموظفون في دائرة ضريبة الدخل في مديرية الواردات، حتى أيام الآحاد والعطل وفي ساعات إضافية خارج دوام العمل، وذلك تسهيلا لأعمال المواطنين...
فمع إقرار القانون رقم ٣٨٤ تاريخ ١٤- ١٢-٢٠٠١، باشرت مديرية الواردات في وزارة المالية باستقبال طلبات التسوية الضريبية للمكلفين عن أعمالهم للسنوات ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٩ ضمناً وللذين لم تتم بعد دراسة ملفاتهم، وعن أعمال السنوات ١٩٩٢ولغاية ١٩٩٤ للمكلفين الذين درست ملفاتهم. تشمل التسوية وفق مواد القانون الآنف الذكر المبالغ المتأتية عن أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية والرواتب والأجور وسائر المبالغ الخاضعة لضريبة الباب الثاني. وتهدف إلى تصحيح الوضع المالي للخزينة قبل أن تسقط الأموال المتوجبة بعامل مرور الزمن، كما أنها تسمح بتوسيع قاعدة المكلفين، خصوصاً المكتومين منهم، وتحفّز المكلفين الذين لم يستوفوا الشروط القانونية الضريبية لتسوية أوضاعهم. وقد تحقق جزء كبير من هذه الأهداف بدليل أن إيرادات التسوية قد فاقت مبلغ ١٦٠ مليار ليرة في الفترة من شهر شباط ولغاية نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٢. يبقى أن الإدارة الضريبية ستباشر عند الانتهاء من هذه المهمة، بدراسة ملفات المكلفين الذين لم يخضعوا لأحكام التسوية ضمن مهلة تسعة اشهر ونصف (٢٠٠٢/١٠/١٨ لغاية ٢٠٠٣/٧/١) وإلا ضاعت على الخزينة الإيرادات المرتقبة عن تكاليف أعمال ما قبل العام ١٩٩٨.
موضوع التسوية الضريبية، وهو موضوع يثير الكثير من الجدل، ليس تقليدا متبعا كما يحلو للبعض ترداده، بل وسيلة تعتمد في حالات الضرورة القصوى تتيح للمكلف تسوية أوضاعه وطي الأوراق والملفات القديمة بما يحفظ حقوق الدولة والمواطن ويفتح صفحة جديدة في العلاقة الضريبية "المواطنيّة".

كل التقدير للخبراء في مشروع تحديث النظام الضريبي

وزع وزير المالية فؤاد السنيورة وسفير كندا في لبنان هيغ سارافيان في ٢٧ حزيران ٢٠٠٢ شهادات تقدير على الخبراء المحليين الذين شاركوا في مشروع تحديث النظام الضريبي اللبناني Domestic Tax Reform Project – DTR الذي مولته الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، وقد تضمن الحفل عرضاً لمشروع التحديث والمراحل التي مر بها والإنجازات الأساسية التي تحققت.

موجز عن مشروع تحديث النظام الضريبي

انطلق هذا المشروع عام ١٩٩٦ بهدف تفعيل عمل مديرية الواردات في مجال إدارة الضرائب وتعزيز الواردات، بالتعاون مع وكالة التنمية الكندية الدولية، وقد حقق هذا المشروع الإنجازات التالية:
- رفع مستوى تحصيل العائدات الضريبية من المكلفين،
- المساهمة في التحضير لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة،
- تفعيل عمليات التحقق الضريبي والتدقيق ومراجعة التصاريح،
- تمكين وزارة المالية من وضع قواعد معلومات حديثة تسمح بمتابعة ملفات المكلفين وجمع الإحصاءات وتبادلها الكترونيا،
- المساهمة في إحداث وحدة الدراسات والإحصاءات الضريبية في الوزارة،
- تأمين الأجهزة المعلوماتية والمعدات اللازمة،
- وتدريب الموظفين بالتعاون والتنسيق مع المعهد المالي.

مكافحة تبييض الأموال في لبنان: دور الإدارة العامة والخزينة

أصدرت مجموعة العمل الدولية لمكافحة تبييض الأموال (GAFI) في ٢١ حزيران ٢٠٠٢ قرارا يقضي برفع اسم لبنان عن لائحة الدول والمناطق غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال. ويهدف شرح أهمية هذه الخطوة وتأثيرها على الوضعين المالي والمصرفي في لبنان، نظم المعهد المالي حلقة عرض ونقاش حول موضوع مكافحة تبييض الأموال. أدار هذه الحلقة الدكتور محمد البعاصيري، أمين سر هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال ورئيس لجنة الرقابة على المصارف ومستشار صندوق النقد الدولي سابقا.

أعطى الدكتور البعاصيري لمحة عن الخطوات والإجراءات العملية التي اتخذها لبنان والتي أدّت إلى رفع اسمه عن اللائحة، ومنها القانون رقم ٣١٨ تاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٠١ والتعاميم التي أصدرها مصرف لبنان لاحقا. كما عرض للأعمال التي تقوم بها هيئة التحقيق الخاصة، مبينا فوائد إسقاط لبنان عن اللائحة السوداء. وناقش الحضور النتائج السلبية التي كانت ستترتب على لبنان في حال إبقاء اسمه على تلك اللائحة ومنها تقييد حركة الرساميل ومراقبتها والعقوبات الأكثر صرامة كتجميد الحسابات، لا سيما بعد توسيع مفهوم تبييض الأموال ليشمل الارهاب والأموال الناتجة عنه. في النهاية، تم استعراض دور إدارات وزارة المالية لاسيما الجمارك اللبنانية في تطبيق القانون والتعاميم والتشريعات.

تحذير، تحذير، تحذير

قد يردكم بريد الكتروني يحثكم على التعاون أو "المشاركة في مشروع مربح" من أجل مساعدة أشخاص على تحويل بعض أموالهم إلى حساباتكم الخاصة، أو "لأسباب إنسانية". ندعوكم للتنبه من خطورة هذه المراسلات وعدم الإجابة عليها. فالقانون اللبناني يحظر هذه العمليات ويحاسب عليها بصرامة.

تعريفات ومفاهيم عن تبييض الأموال

(عن كتاب "تبييض الأموال والسرية المصرفية" للاستاذ داود يوسف صبح، هديته إلى المكتبة المالية)

قد يعود أصل تسمية تبييض أو غسل الأموال إلى الثلاثينيات حيث تم إلقاء القبض على زعيم عصابات المافيا الشهير ألـ كابون بتهمة وحيدة كانت التهرب من دفع الضرائب. وكانت العصابات في ذلك الوقت تلجأ إلى استخدام الأرباح الهائلة من عملياتها الإجرامية في مجال تأسيس محلات الغسيل الآلية Laundering وشرائها للتمويه. وتتعدد تعريفات تبييض (أو غسل) الأموال Money Laundering و نذكر منها ما يلي:

– الأموال التي يتم تحصيلها من عمليات وأنشطة غير مشروعة (غير قانونية) يطلق عليها إسم أنشطة وعمليات وأعمال إجرامية يتم إدخالها ضمن النظام المالي لتصبح وكأنها أموال ذات مصادر مشروعة وقانونية؛

– مجموعة العمليات المتداخلة والمتعددة والمعقدة لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإدخالها ضمن الدورة المالية (الاقتصادية) لتظهر وكأنها ناتجة عن مصدر مشروع؛

– العمل على تحوير أو تحويل أو تدوير الأموال غير المشروعة (أو غير القانونية) الناتجة عن عمليات إجرامية أو دمج الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع في النظام المالي عن طريق النظام المصرفي وجعلها جزء من الدورة الاقتصادية لتظهر تلك الأرباح أو تلك الأموال وكأنها ناتجة عن أعمال مشروعة.

حديث المالية تتحدث عنهم

مديرية الضريبة على القيمة المضافة

وجوه.. نعرفها.. ولا نعرفها..

الإدارة، أفراد لهم حياتهم، طموحاتهم، أحلامهم، ودورهم الريادي في التغيير

الاسم والشهرة: وائل سامي خواج
سنة الولادة: ١٩٦٨
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال (المحاسبة والتمويل / الإدارة والتسويق)
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التدقيق الميداني (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: النجاح والتقدم في العمل وخدمة المواطن
"حديث المالية" فكرة مميزة ومبتكرة في القطاع العام.

الاسم والشهرة: أرليت وليم البسرتوك
سنة الولادة: ١٩٦٨
التحصيل العلمي: إجازة في الحقوق
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: اكتساب الخبرات اللازمة والثبات الجبارة والكفاءة وإبراز الصورة الصحيحة للوظيفة والخدمة العامة وكذلك متابعة الدراسة للحصول على شهادة الدكتوراه
"حديث المالية" لها أهمية بالنسبة إلى موظفي المالية وسائر المواطنين إذ أنها تطلعهم على خطوات وزارة المالية والتدريب الذي يخضع له الموظفون وغيرها من المعلومات، كما أنها تخلق من خلال طابعها الاجتماعي جوا من الألفة بين الموظفين في مختلف المديريات والمالیات في المناطق.

الاسم والشهرة: مشير بردويل
سنة الولادة: ١٩٧٠
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال ويتابع حاليا دراسته لنيل شهادة الماستر في الإدارة
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الاعتراض والاستئناف (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: التقدم في الوظيفة وتقديم الخدمة الأفضل للمواطنين، إضافة إلى متابعة الدراسة لنيل الدكتوراه
"حديث المالية" هي وجه حضاري ومتقدم لوزارة المالية وتشكل مبعث فخر واعتزاز.

الاسم والشهرة: صفاء بركات
سنة الولادة: ١٩٧١
التحصيل العلمي: بكالوريوس في المحاسبة
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: الارتقاء والنجاح في الوظيفة وخدمة الناس.
"حديث المالية" تمكننا من معرفة أخبار ونشاطات وزارة المالية.

الاسم والشهرة: جورج المعراوي
سنة الولادة: ١٩٧٣
التحصيل العلمي: إجازة في المحاسبة والتمويل ويتابع دراسته لنيل شهادة الماستر في الإدارة
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الالتزام الضريبي (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: النجاح والتقدم في العمل وإكمال التحصيل العلمي لنيل شهادة الماستر
"حديث المالية" هي صلة وصل بين موظفي المالية ومرآة لنشاطات الوزارة

الاسم والشهرة: هدى لطفي صادق
سنة الولادة: ١٩٧٢
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال (المحاسبة والتمويل/ الإدارة والتسويق) وتحضر حاليا رسالة الماجستير
الخبرة في وزارة المالية: ٦ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الشؤون الإدارية والموظفين (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: إنجاز رسالة الماجستير، والمشاركة في دورات تدريبية لتعزيز مهارات الإشراف والقيادة وتطويرها.
"حديث المالية" تساهم في عملية التواصل بين الموظفين في مختلف الدوائر والمديريات والمالیات وتطلعهم على آخر مستجدات الوزارة.

الاسم والشهرة: منال عفيف عبد الصمد
سنة الولادة: ١٩٧٥
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال (الإدارة والتسويق / المحاسبة والتمويل)
الخبرة في وزارة المالية: ٥ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التنسيق الإداري والمالي (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: الارتقاء في الوظيفة واستكمال التحصيل العلمي لنيل الماجستير في إدارة الأعمال.
"حديث المالية" تتيح للموظفين معرفة أخبار زملائهم في مختلف الدوائر والمديريات في بيروت والمناطق.

جديد وزارة المالية

الاسم والشهرة: رانية دبات
سنة الولادة: ١٩٧٧
التحصيل العلمي: دبلوم دراسات معمقة في الشؤون المالية
الخبرة في وزارة المالية: ٤ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التحصيل (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: إنجاز دراسة الدكتوراه والنجاح والترقي في عملي
"حديث المالية" ذات أهمية من حيث المعلومات الخاصة بوزارة المالية وهي تشكل صلة وصل بين الموظفين

الاسم والشهرة: ماريا تليدیان
سنة الولادة: ١٩٧٣
التحصيل العلمي: دراسات عليا في التدقيق المحاسبي والضريبي
الخبرة في وزارة المالية: ٥ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة المراقبة الضريبية والاستردادات (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: التطور في الخبرة والمعرفة لإحراز التقدم المستمر في الوظيفة
"حديث المالية" تلعب دورا فعالا في نقل جديد وزارة المالية وأخبار الموظفين والعاملين فيها.

تمكين السياح من استرداد الضريبة

تعاقدت وزارة المالية مع الشركة العالمية غلوبال ريفند (Global Refund) لتتولى رد الضريبة إلى السياح في مطار بيروت الدولي .وبغية تنظيم هذه العملية يجب على المؤسسات المسجلة في الضريبة على القيمة المضافة التقدم من الشركة ودفع بدل اشتراك سنوي مقداره ٦٩ الف ليرة لبنانية لتحصل على طلبات خاصة معروفة بـ " غلوبل ريفند شك". بموجب هذه الطلبات، يستطيع السائح الحصول على قيمة الضريبة نقدا عند مغادرته الاراضي اللبنانية، إذا كانت قيمة الضريبة لا تزيد عن ٥٠٠ دولار اميركي، أو تحويلها إلى حسابه الخاص في حال زادت عن هذا المبلغ، على أن تُحسم منها العمولة التي تتقاضاها شركة غلوبال ريفند. وتجدر الإشارة إلى أن دائرة المراقبة الضريبية والاستردادات هي التي تشرف على حسن عمل الشركة المذكورة أعلاه. أما النتائج التي تم تحقيقها منذ البدء بتطبيق هذه الإجراءات وحتى ٢٣ حزيران ٢٠٠٢ فتجلّت في تقديم ٢٧٤٨ طلباً من السياح من أجل استرداد الضريبة، وبلغت قيمة الفواتير التي تقدم بها السياح ٨ مليارات و٩١٧ مليون ليرة أعيد منها ٧٧٠ مليون ليرة كضريبة مستردة.

وسام نهرا– مراقب ضرائب
مديرية الضريبة على القيمة المضافة

السائح واسترداد الضريبة

يحق لكل أجنبي أو لبناني مقيم في الخارج و لم تتعد مدة زيارته إلى لبنان ثلاثة اشهر متواصلة، استرداد الضريبة. ومن شروط استردادها نذكر ما يلي:

- أن يتم نقل المشتريات أو البضائع ضمن أمتعة السائح الشخصية.
- أن يكون السائح قد اشترى السلع من تاجر مسجل في الـ TVA.
- ألا يقل مجموع الفاتورة الواحدة من كل متجر عن ٥٠ ألف ليرة في اليوم الواحد.
- أن يتم إخراج المشتريات من لبنان ضمن مهلة ثلاثة أشهر بدءا من تاريخ الشراء أي تاريخ الفاتورة، ولا يشترط أن يكون إرسال البضاعة عند أول خروج للسائح من لبنان طالما أنه لا يزال ضمن المهلة المذكورة أعلاه.
- أن تكون المشتريات جديدة ولم يسبق له أن استعملها في لبنان (ما عدا السيارات السياحية).

لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة صفحة الانترنت www.finance.gov.lb أو الاتصال على أرقام الهاتف التالية: ٠١/٣٩٨٣٦٠ أو ٠١/٣٩٨١٤٢

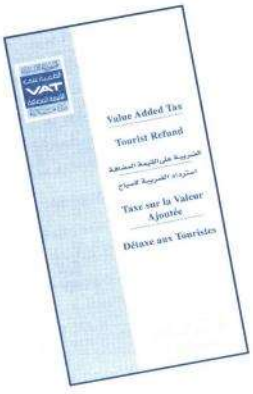

... ٢٧٨ في أرقام

عدد الخاضعين للضريبة المسجلين والمقبولين	٨٣٤٩
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين إلزاميا	٦٧٤٥
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين اختياريا	١٤٩٦
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين حسب المناطق:	
بيروت	٢١١٤
جبل لبنان	٤٠٠٣
البقاع	٣١٢
الجنوب	٣٣٦
النبطية	٧١
الشمال	٤٠٥
المجموع	٨٣٤١

عدد شهادات التسجيل الصادرة	٨٣٣٩
عدد شهادات التسجيل المسلمة	٨٣٠٣
عدد المحاضرات والندوات المنظمة خارج الإدارة	١١٦
عدد المراجعين (استفسارات) زيارات للإدارة	٧١٩٧
عدد البريد الالكتروني الوارد التي تم الإجابة عليه	٣١٩
عدد زائري موقع الانترنت	١٥٩٦٧
عدد المكالمات عبر الهاتف	١٦٩
عدد المكالمات المقدمة مباشرة إلى الإدارة	٤٧
عدد الرسائل الواردة	١٥٨٢
عدد المراسيم والقرارات الصادرة	٥٢

ع الأدلة الصادرة
• معلومات عامة
• دليل التسجيل
• دليل الاسترداد للسياح
• دليل الديبلوماسيين والمنظمات الدولية
• دليل الأشخاص الذين يعفيون الأسر النقدية في معاشياتهم
• الدليل العام
• دليل المحاسبة

■ دائرة رسم الانتقال

بمناسبة تعيين السيدة حياة نادر

لمناسبة تعيينها رئيسةً لدائرة رسم الانتقال وبعد انتهاء الدورة التدريبية حول هذا الرسم، التقت "حديث المالية" السيدة حياة نادر، وأجرت معها الحوار التالي:

أولا مبروك للسيدة حياة كيف تقيمين الفرق بين العمل في دائرة ضريبة الدخل ودائرة رسم الانتقال؟

في دائرة ضريبة الدخل، تقوم الإدارة والمراقب بالعمل فيتابعان المكلف من أول المعاملة وحتى آخرها. أما في دائرة رسم الانتقال، فيتابع المكلف معاملته بنفسه، ويكون جد مهتم بإنهائها إن "لكي "يخلص" عقارات (كونه وريثا)، أو لكي يحرر بعض الأموال... ويتم حاليا تشجيع المواطنين على متابعة معاملاتهم بأنفسهم وليس عن طريق محام أو وسيط كما إننا نقوم بالتشديد على "طول بال" المراقبين.

في عملي الحالي، يجب أن أكون متفرّغة كل الوقت. يقوم رئيس الدائرة بمتابعة دائمة للأمور اليومية التي يضطلع بها المراقبون، ويبدي رأيه بالأمور العالقة والتي يجد المراقبون صعوبة في حلها. أما بالنسبة للقضايا التي تستلزم بحثا مطولا ومراجعة للقوانين والأنظمة فيقوم بها رئيس الدائرة خارج الدوام وبمعاونة المراقبين.

في دائرة رسم الانتقال، يلتقي المراقب وكذلك رئيس الدائرة بكافة أنواع الناس، من مختلف الطبقات والمهن والخلفيات. أما في دائرة ضريبة الدخل، فيلتقي المراقب الرئيسي ورئيس الدائرة إجمالا بخبراء المحاسبة أو أصحاب الشركات والمؤسسات والأموال.

هل كانت توقعات المشاركين قريبة من التوقعات التي وضعتها مع الأستاذ الراسي وبالتعاون مع المعهد المالي قبل البدء بالدورة؟

نعم، إذ أن هذه الدورة قد عقدت أصلا نظرا لحاجة المراقبين وضرورة توحيد الإجراءات المعتمدة في بيروت مع تلك المعتمدة في المناطق.

كيف وجدت سير الدورة، والتفاعل بين المراقبين؟

كانت الدورة ممتازة. فالمتدربون هم من نخبة الموظفين المختصين، ويعملون في دوائر رسم الانتقال منذ سنوات عدة. كانت المسائل المطروحة عملية وتتعلق بتنفيذ معاملات هذا الرسم. وقد دعي الجميع إلى ضرورة الحوار كوننا جميعا، متدربين ومدربين، فريق واحد نعاني المشاكل ذاتها. وقد طغت المشاركة والحيوية على النقاشات بحيث كان يتم الاتفاق بالإجماع على الفكرة الأفضل (أي تقرير ما هو أفضل إجراء يجب إتباعه). أما بالنسبة للتفاعل بين المراقبين فقد كان جيدا جدا. وبالرغم من وصول بعض المتدربين متعبين من مناطق بعيدة (النبطية، البقاع، صيدا، وطرابلس)، فقد كانوا ينسون تعبهم بعد قليل وهموم العمل اليومي ويشاركون بنشاط، فيدلون بحججهم وآرائهم وقد كانت كلها مفيدة.

هل تم فعليا التوصل إلى آليات عمل موحدة بين الماليات في مختلف المناطق؟ وهل صدرت تعليمات خطية موحدة؟

نعم، وتمّ إعطاء توجيهات وتعليمات عديدة. فالمراقبون الذين يعملون في مختلف الماليات اتبعوا بعد النقاش معظم الإجراءات المعتمدة في دائرة رسم الانتقال في بيروت، على أن تطبق هذه الإجراءات والتطبيقات في باقي المناطق وتصدر التعليمات.

هل ساعدت الدورة في تحسين التواصل بين المراقبين؟ وهل ساهمت في بناء روح الفريق لديهم؟

طبعا ويمكن القول أنها تعززت. تردنا اتصالات من المراقبين في المناطق يوميا تقريبا، إما للاستفسار عن موضوع معين أو لطرح مشكلة ما. وسنستفيد من هذه الحوارات لطرحها في دورة المتابعة التي ستجمع الجميع مرة أخرى إن شاء الله.

أخيرا، ما رأيك بـ حديث المالية؟

ارى انها رابط اجتماعي بين الموظفين، وبين الماليات والدوائر والمصالح في مختلف المناطق. وهي صلة وصل بين الموظفين من جهة والوزير والمدير العام من جهة اخرى. فمن خلالها يمكن قراءة ومعرفة جديد الوزارة وآراء الوزير والمدير العام وتوجيهاتهما في المواضيع الاقتصادية والمالية.

حياة نادر: سيرة ذاتية

السيدة حياة نادر، من مواليد ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨- قبولا (عكار)، متزوجة ولها ولد واحد. حازت على إجازة في إدارة الأعمال قسم المحاسبة والتمويل من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٧٤ ، وعينت محاسبة في وزارة المالية في العام نفسه. سنة ١٩٧٥، ألحقت بمالية لبنان الشمالي بصفة مراقب رتبة أولى، وسنة ١٩٧٧ بصفة مراقب ضرائب رئيسي. ألحقت بدائرة ضريبة الدخل في العام ١٩٨٥ وعملت في هذه الدائرة حتى تعيينها مؤخرا رئيسة لدائرة رسم الانتقال في بيروت. تابعت عدة دورات تدريبية في المعهد المالي وخارج لبنان وشاركت في صياغة عدد كبير من الإجراءات الداخلية والتنظيمية الخاصة بتحسين أداء دائرة ضريبة الدخل نذكر منها نموذج تصريح المصارف.

تتطلع السيدة حياة الى تحسين أداء دائرة رسم الانتقال والعلاقة مع المواطن. والى الاستمرار في الخدمة العامة وبذل كافة الجهود للتحقق من جدارة الترقية إلى الفئة الثانية.

أسرة حديث المالية وفريق المعهد يهنئان السيدة نادر بمسؤولياتها الجديدة وكذلك جميع النساء العاملات في إدارات وزارة المالية متمنين لهن النجاح في تعزيز دور المرأة في القيادة الإدارية والتقنية.

ما بعد الدليل...

دورة تدريبية لتوحيد تطبيق رسم الانتقال

بالتعاون مع رئيسة الدائرة المعينة حديثا، السيدة حياة نادر ورئيس الدائرة السابق الأستاذ موسى الراسي، نظم المعهد المالي حلقات تدريبية حول ضريبة رسم الانتقال هدفت إلى تعزيز خبرات مراقبي هذه الضريبة والتأكد من توحيد التطبيق والقواعد المعتمدة في مختلف المكاتب الإقليمية. فتعاونت السيدة نادر والسيد الراسي لعرض المواضيع والمشاكل التي يمر بها المراقبون في حياتهم اليومية، تبعها نقاش وتحليل وعروض تقييمية شارك فيها المراقبون بطريقة ناشطة وفعالة. وقد امتدت الحلقات من ٢٠٠٢/٤/١١ إلى ٢٠٠٢/٥/١٤ وتناولت بالتفصيل كل ما يتعلق بالتصاريح، وعملية الإعفاء من الرسم، وتخمين عناصر التركة، وكيفية فرض الرسم، وتقرير الدرس، بالإضافة إلى أصول الاعتراض على الرسم.

رسم الانتقال

نستعرض في هذه الدراسة الموجزة موضوعا ضريبيا يهم جميع المواطنين من دون استثناء: ضريبة رسم الانتقال. نحن على يقين بأن الكثير من المواطنين يسمعون بهذا الرسم ولا يعرفون معناه أو مدلوله. لذا، جئنا بهذا الشرح المبسط لقانون رسم الانتقال، نطرحه عليكم بشكل أسئلة وأجوبة.

ما هي ضريبة رسم الانتقال؟

رسم الانتقال هو إحدى الضرائب المباشرة كضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية. يفرض على الحصص الإرثية والهبات الصافية، أي بعد تنزيل الأعباء المترتبة عليها. وقد فرض للمرة الأولى بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢١ الذي ألغي بالقانون الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢

ما هي الأموال الخاضعة لهذا الرسم؟

يفرض رسم الانتقال على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إلى الغير، باستثناء الدولة والبلديات، بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو الوقف، أو بأي طريق آخر بلا عوض يعادل قيمتها الحقيقية.

متى يستحق هذا الرسم؟

يستحق الرسم بتاريخ الوفاة أو الحكم بوفاة الغائب، أو نفاذ الهبة أو الوصية أو الوقف، أو انتهاء الوقف. ولا يسري عامل مرور الزمن إلا من تاريخ تبلغ الدوائر المالية المختصة الأحكام النهائية المتعلقة بحصر الإرث أو بإنفاذ الوصية أو الهبة أو الوقف أو بانتهاء الوقف.

ما هي الأموال الخاضعة لرسم الانتقال؟

أ- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في لبنان والمنتقلة من لبناني أو أجنبي أيا كان محل إقامته.

ب- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في الخارج والمنتقلة من لبناني مقيم في لبنان.

ت- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في الخارج والمنتقلة من أجنبي مقيم في لبنان. ويمكن تلافي ازدواجية الرسم على الأموال المذكورة باتفاقيات دولية.

من هي الجهة التي تتولى فرض رسم الانتقال؟

تتولى دائرة رسم الانتقال في بيروت المعاملات المتعلقة بانتقال الأموال عن الأشخاص المقيمين في محافظة بيروت أو خارج الأراضي اللبنانية. وتتولى رئاسة المالية في المحافظات الأخرى المعاملات المتعلقة بانتقال أموال وأملاك الأشخاص المقيمين في هذه المحافظات.

ما هي صلاحيات الدائرة المالية المختصة برسم الانتقال؟

أ- التدقيق في صحة التصاريح وممارسة حق الإطلاع.

ب- تكليف لجان التخمين لتحديد قيمة الأموال غير المنقولة والحقوق العينية العقارية.

ت- الترخيص بإجراء حصر الإرث.

ث- التثبت من المخالفات وتنظيم محاضرها وإحالتها على المراجع المختصة.

ج- درس الاعتراضات.

ح- تأمين المحافظة على جميع المستندات المختصة بالرسم.

ما هي التصاريح الواجب تقديمها؟

أولا: يتوجب على الورثة والموهوب لهم ومستحقي الوقف ومنفذي الوصية أو من ينوب عنهم قانونا أن يقدموا تصريحا إلى الدوائر المالية المختصة خلال ٩٠ يوما من تاريخ الوفاة أو الهبة أو إنفاذ الوصية أو الوقف أو الحكم بوفاة غائب. ويحتوي هذا التصريح على:

-اسم المورث أو الواهب أو الموصي أو الواقف،

-أسماء الورثة أو الموهوب لهم أو الموصى لهم أو مستحقي الوقف،

-محل إقامة كل من الأشخاص المذكورين سابقا،

-مشتملات الأموال المنتقلة على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى مكان وجودها وقيمتها البيعية الصحيحة.

ثانيا: على أصحاب العلاقة المذكورين أعلاه تقديم كافة المستندات والإثباتات المتعلقة بتصريحهم خلال مدة ٦ أشهر من تاريخ حصول الواقعة التي ترتب بسببها الرسم (وفاة، هبة، إنفاذ وصية، وقف، انتهاء الوقف). تمدّد مهلة التصريح إلى سنة إذا كان المكلفون بتقديمه موجودين خارج لبنان. وفي حال وجود نزاع قضائي على التركة، لا تسري مهلة تقديم التصريح أو مهلة تقديم المستندات إلا اعتبارا من تاريخ صدور الحكم النهائي بالنزاع.

تحضير: المراقب أنور مراد (دائرة رسم الانتقال – بيروت)

بعض المصطلحات

١- الأموال غير المنقولة: الأراضي والأبنية.

٢- الأموال المنقولة: المفروشات، السيارات، الأسهم والسندات، الخ.

٣- ازدواجية الرسم: دفع الرسم مرة في لبنان ومرة في الخارج.

٤- المورث: الشخص المتوفى الذي ترك أموالا خاضعة لرسم الانتقال.

٥- الهبة: وهي تصرف بين أحياء يتفرّغ المرء بموجبه لشخص آخر، في الحال، عن كامل أمواله المنقولة أو غير المنقولة، أو بعض هذه الأموال من دون مقابل.

٦- الوقف: وهو منع التصرف بعقار أو إجراء حق عيني عليه، على أن يخصص حق الانتفاع به لجهة خيرية أو نفع عام أو أولاد الواقف وذريته من بعده.

لمزيد من المعلومات أطلب دليل المواطن في "أصول وإجراءات رسم الانتقال" من المعهد المالي أو على صفحة الإنترنت www.if.org.lb

نجم، نور، نار، منار ... وقريباً شعاع

الجمارك تطلق نظام "نور"

'نحن اليوم في صدد تزويدكم بنظام 'نور' مُرفقاً بأداة "EDI"(Electronic Data Interchange) لتبادل البيانات إلكترونياً، بهدف زيادة فعالية المعاملات والإجراءات التي تتم مع الجمارك. هذه مرحلة أخرى من إنجازات مشروع مكننة وتطوير الإدارة الجمركية وتفصيل علاقتها مع القطاع الخاص أطلقتها وزارة المالية وإدارة الجمارك في السابع من أيار ٢٠٠٢. تشكّل أداة "EDI" عنصراً أساسياً في التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية إذ أنها تسهل تبادل المعلومات من خلال نماذج إلكترونية بدلاً من اللجوء إلى الورق والوثائق. فيمكن بالتالي تبادل المعاملات إلكترونياً على غرار التصريحات الجمركية، والمانيفست، والفواتير الجمركية وغيرها...

العمل على نظام 'نور' المدمج بأداة "EDI" هو في غاية البساطة؛ فما على موظف الجمارك أو التاجر سوى أخذ المعلومات من قاعدة البيانات وإدخالها على نموذج التصريح الجمركي الإلكتروني، مما يحول دون إعادة هيكلة بيانات التصاريح؛ أي أن المستخدم يضع النص بالشكل الذي يريد، ومن ثم يعمل نظام "نور" على نقل النص إلى الشكل الخاص الذي يمكن نقله مباشرة عبر النظام. وهنا تكمن فوائد الـ"EDI" التي تتلخص بما يلي: إدخال البيانات مرة واحدة، تقليص العمل اليدوي، تجنّب الأخطاء في البيانات، تحسين إجراءات الأعمال، تقليص الوقت الذي تستلزمه هذه الإجراءات.

الجمارك تطلق "منار": مشروع مكننة المانيفست

رعى وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة إطلاق مشروع مكننة المانيفست "منار" وذلك في احتفال أقيم يوم الثلاثاء في ٢٥ حزيران ٢٠٠٢ في المعهد المالي وحضره رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام بالإضافة إلى عدد من التجار والمستوردين وأصحاب الوكالات البحرية، وتخلل الاحتفال التعريف بأهداف مشروع "منار" الذي يمكّن إدارة الجمارك من تلقي المانيفست آلياً وتدقيق البيانات والتأكد من صحة التصريح قبل معالجة الرسوم وإتمام المعاملة. وهذا الاتصال المباشر بين الناقل والجمارك من شأنه تخفيض وقت وكلفة معاملة المانيفست وتعزيز الشراكة الدائمة بين الإدارة والمكلف.

يبقى أنّ الهدف النهائي لإدارة الجمارك هو التوصل إلى نظام جمركي يقوم فيه المستورد بالتصريح عن بضائعه من مكتبه أو منزله، وتسديد الرسوم المتوجبة عليه عبر المصرف، ثم إرسال من يستلم بضائعه؛ وهذا من شأنه اختصار الوقت وتخفيض الكلفة. وقد تم تحضير معظم الإجراءات اللازمة للمشروع باستثناء ما يعود إلى إقرار التوقيع الإلكتروني من قبل مجلس النواب في وقت قريب.

خطوات تطوير وتحديث الجمارك خلال السنوات الماضية

- تطبيق الرسم الجمركي الموحد وتبسيط التعرفة (تموز ١٩٩٥)
- التعرفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق (١٩٩٦)
- البيان الجمركي الموحد (كانون الثاني ١٩٩٧)
- إدخال نظام "نجم" في مرفأ بيروت (أيلول ١٩٩٧)
- إدخال نظام "نجم" في مطار بيروت الدولي (آب ١٩٩٨)
- إعادة هيكلة التعرفة الجمركية في نهاية العام ٢٠٠٠ بهدف تخفيض الرسوم الجمركية
- إقرار قانون الجمارك الجديد الذي بداء العمل به في نيسان ٢٠٠١
- إدخال نظام "نجم" في مرفأ طرابلس (كانون الثاني ٢٠٠١)
- إدخال نظام "نور" في مطار بيروت (أيار ٢٠٠١) وفي مرفأ بيروت (تشرين الأول ٢٠٠١)
- اعتماد الرقم الضريبي الموحد والضريبة على القيمة المضافة
- إطلاق مشروع مكننة المانيفست (حزيران ٢٠٠٢).

نظام الحوافز لتحسين الأداء

أوضح الوزير السنيورة حرص الوزارة على نظام الحوافز الجديد الذي تعده إدارة الجمارك ليشعر المبادر والمنتج بأنه مميّز عن الشخص العادي في الأداء وليشكل بدوره حافزاً للموظف العادي ليصبح مميزاً.

الجمارك تطلق نظام "نجم إكسبرس" المدمج بـ "EDI" في مطار بيروت الدولي

ضمن حملة المكننة المكثفة التي شنتها وزارة المالية في إداراتها كافةً، والتي طالت إدارة الجمارك خاصةً، نشأ النظام الجمركي المعلوماتي لتوصيل البضائع بسرعة ودقة "نجم إكسبرس"، الذي تم تطبيقه في مطار بيروت الدولي في آب ١٩٩٨. ولما برهن "نجم إكسبرس" عن كونه أداة فعالة في تقليص وقت وكلفة تخليص البضائع المستوردة، كان لا بد من تطويره. فبات يتضمن بروتوكول وإجراءات نظام تبادل البيانات إلكترونياً EDI (Electronic Data Interchange)، والذي تتمثل أهدافه بما يلي: تخفيض كلفة ووقت تخليص البضائع؛ تسهيل عمليات التصدير واسترجاع التجّار للضريبة على القيمة المضافة؛ اعتماد نظام التخليص المسبق المخصص لتعزيز أعمال الترانزيت عبر مطار بيروت الدولي؛ توسيع رقعة استخدام نظام "نجم إكسبرس" مع اعتماد آلية الدفع؛ استخدام هذا النظام في باقي نقاط الجمارك كالمصنع مثلاً وتقليص أخطاء الإدارة الجمركية.

أما حسناته لجهة معالجة عمليات الاستيراد والتصدير والترانزيت فتتلخص بما يلي: تقليص كلفة تخليص البضائع المستوردة أو المصدرة وتقليص المهام الملقاة على عاتق مراقبي الجمارك والحدّ من الرشوة وإتاحة المجال أمام المزيد من الاستثمارات وإمكانية الدفع آلياً وتعزيز سيولة الحكومة النقدية وتوفير الإحصاءات حول حركة الاستيراد والتصدير وتعزيز النظرة الدولية إلى لبنان بما يساهم في استعادة لبنان دوره كمحور أساسي على الخريطة الإقليمية.

تكريم موظفين في الجمارك

رعى وزير المالية فؤاد السنيورة يوم الثلاثاء في ١٣ آب ٢٠٠٢ احتفال تكريم موظفيْ في إدارة الجمارك هما النقيب منير أبو رجيلي والمراقب الأول شفيق مرعي. أثنى معالي الوزير على الجهود الاستثنائية للموظفين وما أحرزاه من نتائج طيبة خلال تأديتهما واجب الوظيفة، ثم قدم لهما "براءة تنويه" ومنحة مالية بقيمة مليوني ليرة لكل منهما. وقد حضر الاحتفال الذي أقيم في المعهد المالي كل من رئيس المجلس الأعلى للجمارك أكرم شديد والمدير العام العميد أسعد غانم وعدد من الموظفين الكبار في وزارة المالية والجمارك. وألقى الوزير السنيورة كلمة لفت فيها إلى الإنجازات التي تحققت على صعيد عصرنة وتطوير هذه الإدارة لمواكبة التقنيات الجديدة، مشدداً على أهمية الجمارك لجهة خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز واردات الخزينة: فالجمارك لا تؤمّن هذه الواردات من خلال الرسوم فحسب، بل من خلال ضرائب الاستهلاك، والضريبة على القيمة المضافة التي تشكل ٤٠٪ من مجمل واردات الخزينة ومن خلال تشجيع وتسهيل حركة التجارة.

النظام العام لنشر البيانات GDDS

بناء لطلب مصرف لبنان، زارت في الفترة ما بين ٢٥ آذار و ٤ نيسان ٢٠٠٢ بعثة من وحدة الإحصاء في صندوق النقد الدولي، التقت المسؤولين في كافة الإدارات التي تعنى بالمال العام والأمور المالية والنقدية بغية تقييم البيانات الاحصائية والمعلومات وإمكانية نشرها ووضع برنامج عمل لكل وحدة وإدارة لمساعدتها في تطبيق "النظام العام لنشر البيانات" (GDDS) الذي أقر تطبيقه مجلس الوزراء. وكان عدد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي قد باشر باعتماد هذا النظام (الكويت والأردن) الذي يهدف إلى اعتماد أسس جديدة في إعداد ونشر البيانات المالية والنقدية وتطوير أنظمة الإحصاءات المعتمدة. وقد عقد في هذا الإطار ثلاثة اجتماعات بحضور البعثة وممثلين عن وزارة المالية وُضعت خلالها اسس قاعدة البيانات وتولت وصف المعلومات المتوفرة. تتمثل المشاريع المستقبلية بوضع نظام الـ(GDDS) قيد التنفيذ من خلال الشبكة، إلى جانب تنظيم اجتماع للأطراف المانحة تُحدد خلاله المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النظام. أما الأطراف المستفيدة من هذا المشروع فهي: مصرف لبنان بصفته المنسق الوطني للمشروع، وزارة المالية بكافة دوائرها، وإدارة الاحصاء المركزي. انتظروا التفاصيل.

زيارات وفود... ووداع وفود أخرى

■ ودع وفد من المعهد المالي السيد هاري برازاد، مدير البنك الدولي في لبنان، واستعلم عن كيفية استمرار العلاقة بين المؤسستين لا سيما لجهة التدريب.

■ ودع وفد من المعهد المالي، الدبلوماسيين المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في السفارة الفرنسية السيد فردريك كابلان والسيدة كلود ماسيغوزا واستقبل الوفد الجديد المؤلف من السيد باتريك مانون وكاترين دومارشيه، الذي زار المعهد وأبدى استعداده لإكمال مسيرة التعاون المعهودة مع ممثلي سفارة فرنسا في لبنان.

■ قامت السيدة ماري فرانسواز بشتيل، مديرة المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا خلال زيارتها الموجزة إلى لبنان في شهر تموز ٢٠٠٢ بزيارة مطولة للمعهد المالي حيث اطلعت على سير العمل وتجهيزات المعهد وخطة عمله. وقد تم التداول بأطر التعاون المستقبلي بين ENA والمعهد المالي. وكانت السيدة بشتيل قد نقلت للمسؤولين اللبنانين اهتمام بلادها والمعهد الوطني للإدارة في فرنسا بالخطوات التي تقوم بها الدولة اللبنانية لتفعيل العمل الإداري في لبنان ولإطلاق معهد الإدارة العامة، مبدية الاستعداد الكامل لدعم الخطوات التي يتخذها لبنان لبدء المعهد اللبناني عمله، وذلك من خلال قيام تعاون وثيق وتبادل خبرات.

■المدير التنفيذي لدى البنك الدولي، السيد مهدي الجزاف، زار المعهد المالي في شهر تموز ٢٠٠٢، وتناول اللقاء مجالات التعاون الممكنة وكيفية إستفادة المعهد المالي من الخبرات المتاحة لدى البنك.

■ بمناسبة زيارة وفد من صندوق النقد الدولي يرأسه السيد جيمس والش لوزارة المال بهدف تقديم المساعدة التقنية لإدارة الجمارك ومديرية الضريبة على القيمة المضافة، نظم المعهد المالي جلستي نقاش بحضور وزير المالية ورئيس الوفد، جمعت الأولى مدير المالية العام ومديري الضريبة على القيمة المضافة وكوادرها العليا، والثانية ادارة الجمارك. وقد أبدى خبراء الصندوق رأيهم بآلية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، كما اقترحوا بعض التوصيات المفيدة. وتم البحث في مجالات التدريب المتاحة لموظفي إدارة الضريبة على القيمة المضافة وإدارة الجمارك لجهة تنسيق التدريب بين المديريتين.

زيارات البعثات الأخصائية والدولية لوزارة المال

١ – ٧ حزيران: زيارة مسؤول منطقة الشرق الأوسط السيد جوسان لدراسة العلاقة بين البنك و الحكومة اللبنانية وتقييم تقدم العمل في المشاريع التي يمولها البنك.

٢٤–٢٦ حزيران: زيارة بعثة من وزارة المال والاقتصاد الفرنسية برئاسة فانسن مازوريك نائب مدير العلاقات الدولية في إدارة التشريع الضريبي. هدف الزيارة هو المفاوضات حول اعتماد اتفاقيات ضريبية جديدة بين البلدين تحل مكان تلك الموقعة في العام ١٩٦٢ وكذلك دراسة الاتفاقيات لتشجيع الاستثمار.

٢٢–٣٠ تموز: زيارة بعثة من البنك الدولي بهدف دراسة سبل تحسين ادارة الدين العام وتعزيز واردات الدولة.

٢٩ تموز – ٢ آب: زيارة بعثة من الاتحاد الأوروبي لتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

٧ – ٩ آب: زيارة بعثة من صندوق النقد الدولي بهدف المساعدة التقنية لإدارة الجمارك ومديرية الضريبة على القيمة المضافة.

أخبار سريعة

■اجتمع وزير المالية فؤاد السنيورة يوم الجمعة ٦ حزيران ٢٠٠٢ في المعهد المالي برؤساء الدوائر والمدراء في الوزارة، حيث تمت مناقشة المشاريع الجاري تطبيقها ودراسة الخطط المستقبلية والسبل الكفيلة بوضعها موضع التطبيق.

■اجتمع وزير المالية ومدير المالية العام، يوم ٢٣ تموز٢٠٠٢ بمدراء وموظفي المالية الذين تابعوا خلال السنوات الثلاث الماضية دورات تدريبية في الخارج. شكل اللقاء مناسبة لتبادل الآراء والخبرات ولتقييم مستوى ونوعية التدريب، وكذلك العلاقات والتعاون مع مؤسسات ومعاهد التدريب الدولية. يذكر أن عدد المتدربين قد بلغ ١٢٠ وأن نسبة النساء وصلت إلى ٤٦ ٪، فيما تراوحت اعمار الموظفين بين ٢٥ و٣٤ سنة.

ينتظر أن يتكرر اللقاء في إطار سلسلة من حلقات النقاش الخاصة بالمتدربين الخارج لبنان.

■ في ٣٠ آب، اجتمع الوزير فؤاد السنيورة بالخبراء اللبنانيين الاقتصاديين للتداول في مشروع الموازنة. وفي الإطار نفسه، جرى اجتماع مماثل في ١٧ أيلول حضره عدد من السفراء الأجانب في لبنان أو ممثلين عنهم.

دورة تدريبية في اليابان في تدقيق ومراقبة المشاريع العامة

انعقدت في العاصمة اليابانية طوكيو ما بين ٤ شباط و١٧ آذار ٢٠٠٢ أعمال دورة تدريبية تحت عنوان "تدقيق ومراقبة المشاريع العامة" وذلك بحضور ١٢ مشاركا من دول مختلفة. شارك في هذه الدورة السيد علي الشامي من مديرية المحاسبة العمومية. توزعت أعمال الدورة على تسعة محاور:

المحور الأول: التعرف بشكل مفصل إلى تاريخ الحضارة اليابانية والمراحل التي مر بها الاقتصاد منذ العام ١٨٦٨ والوسائل والخطط التي اعتمدت وأدت إلى إنعاش وتطور الاقتصاد الياباني.

المحور الثاني: شرح لكيفية إعداد وإقرار الموازنة العامة حيث تبدأ السنة المالية في أول نيسان وتنتهي في ٣١ آذار . وتم إبراز أهمية المعلومات الإحصائية في إعداد الدراسات لتحديد الانفاق على البنى التحتية كالجسور على البحار والأنهار، والأنفاق في الجبال ، والطرق والمرافىء والمطارات وتحديد الضرائب المفروضة على استعمال تلك المرافق والفترة الزمنية لتحصيل القيمة المدفوعة بحيث ينتهي تحصيل الضريبة عند انتهاء تحصيل هذه القيمة.

المحور الثالث: عرض المشاركون تقارير عن بلدانهم وتمت مناقشتها مع باقي المشاركين وأعضاء هيئة التدقيق العليا.

المحور الرابع: محاضرات تليها زيارات ميدانية لبعض المشاريع القائمة (إنشاء محطات للقطارات – أعمال حفر أنفاق في الجبال – إنشاء جسور قرب المطار).

المحور الخامس:التعرف على أعمال إحدى المراكز المخصصة للتدريب والتأهيل حيث يتم تحليل مياه الأنهار ودراسة الطرق البديلة للقضاء على الميكروبات، وكذلك التعرف على الوسائل الآيلة الى تفادي الحوادث الطبيعية من هزات وزلازل وكيف يجب أن يكون مدقق الحسابات مطلعا بصورة علمية وتفصيلية على كافة الأعمال لتدقيقها .

المحور السادس: زيارة إلى منطقة "أن ناكا ياتشوبا" والكشف على أعمال السدود والأنفاق في الجبال والتعرف على كيفية الكشف على هذه المشاريع وإعداد مدققي الحسابات لتقاريرهم التي تتضمن:
(١) الموضوع، (٢) المشروع والخرائط، (٣) دراسة التكلفة مقارنة مع المصروف، (٤) تقارير المشاريع النهائية

المحور السابع: زيارة إلى مدينتي هيروشيما وكيوتو والتعرف على المشاريع الحديثة والطريقة التي اعتمدت لإعادة البناء.

المحور الثامن: غداء على شرف المشاركين بدعوة من هيئة التدقيق العليا المركزية في طوكيو ، حيث القى رئيس الهيئة محاضرة بعنوان الضريبة والعلاقة بين خدمات الدولة الحديثة العالية الكلفة والقليلة الجودة وخدمات القطاع الخاص العالية الجودة والقليلة الكلفة.

المحور التاسع: اجتماع عمل لمناقشة الأجوبة التي دونها كل مشارك على استمارات التقييم الدورة.

اخيراً، انتهت الدورة بكلمة ألقاها مندوب الباكستان ممثلاً مجموعة المتدربين، وتوزيع الشهادات على المشاركين.

في رأي الاستاذ علي الشامي:

أن تدريب الموظف يساهم في زيادة المعرفة والمثابرة ومواصلة العمل بجد ونشاط لتحسين أداء الخدمة العامة ومواكبة التطور، فالتدريب يبث في الموظف روح العزيمة والإرادة على رفض الواقع والتغلب على العقبات وإيجاد الحلول والتقدم بالإدارة نحو تقديم الخدمة الأفضل بالسرعة الممكنة والكلفة الأدنى. ورحلة اليابان لم تكن نزهةً ولا رحلة استجمام، بل تجربة أكسبتني الخبرة والمعرفة نظراً لعراقة المعاهد اليابانية وأساليبها في التحليل والدراسة الميدانية والعملية التي تكسبها للمتدرب.

اليابان، قوة اقتصادية

تتألف اليابان من ١٠٤٢ جزيرة، أبرزها: Honshû هونشو، Hokkaidô هوكايدو، Shikoku شيكوكو، و Kyûshû كيوشو. تحتل اليابان المرتبة الثانية على صعيد الاقتصاد العالمي بفضل ما يعرف بالكايرتسو Keiretsu, وهو عبارة عن مجموعة مصنعين ومزودين وموزعين يشكلون فريق عمل وثيق. وقد تمكنت اليابان من المحافظة على نمو اقتصادي هائل خلال ثلاثة عقود (من الستينات حتى الثمانينات)، غير أن هذا النمو ما لبس أن تراجع في مطلع التسعينات بسبب مخلفات الثمانينات الناتجة عن سياسة الاستثمارات الهائلة وسياسة المضاربة على صعيد البورصة وسوق العقارات. استرجع النمو أنفاسه في العام ١٩٩٦ مع سياسة الإصلاح الضريبي والنقدي التي رافقتها نسب متدنية من التضخم والخلل الاجتماعي. أما اليوم فتعاني اليابان من عجز على صعيد الميزانية، يُعتبر الأكبر بين الدول الصناعية. مشكلتان تنتظران اليابان على المدى البعيد تعود جذورهما إلى كون المجتمع الياباني متقدم في السن، وإلى اكتظاظ المناطق بالسكّان.

كان ١٣ تموز ٢٠٠٢ موعدا حاسما بالنسبة إلى أشخاص كثيرين، سواء من داخل ملاك وزارة المالية أو من خارجها، فهو تاريخ بدء المباراة لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة. ما يثير الاهتمام هو أن هذه الدورة اختلفت عن سابقاتها، إذ تضمنت شروطا وموجبات يبدو أن الهدف منها رفع مستوى الكفاءات على صعيد الفئة الثالثة. وأبرز التغييرات التي أحدثت:

١- تعديل الشهادة الجامعية المطلوبة: فبعد أن كان المرسوم رقم ١١٦٧ تاريخ ١٩٩٩/٨/٢٦ قد أوجب على المشترك في المباراة أن يكون حائزا على إجازة في إدارة الأعمال أو ما يعادلها، أصبح عليه أن يكون حائزا على دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو Maîtrise.

٢- تعديل سنوات الخدمة المطلوبة بالنسبة لموظفي المالية العامة: فبعد أن كان على الموظف الحائز على شهادة الامتياز الفني أو ما يعادلها أن يكون قد أمضى خمس سنوات في الخدمة أصبح الآن أي موظف باستطاعته الترشح إذا كان قد أمضى ١٠ سنوات خدمة فعلية على الأقل بغض النظر عن شهادته.

٣- اضافة شرط لأصحاب الإجازة أو البكالوريوس وهو أن يكونوا قد مارسوا وبشكل منتظم إدارة الأعمال أو المالية أو المحاسبة في إدارة أو مؤسسة عامة أو بلدية كبرى مدة سنتين على الأقل.

٤- إلغاء المقابلة الشفهية واستبدالها بامتحان في المعلوماتية.

بالرغم من إيجابية هذه التعديلات يبقى أنّ الاستفسارات والإيضاحات التي يرغب الموظفون في الحصول عليها لم تكن متوفرة بالشكل الكافي؛ الأمر الذي سبّب تكاثر المعلومات غير الدقيقة وكثرة الشائعات. وقد تمحورت هذه التساؤلات حول:

١- من هم الأشخاص حاملي الـ"Maîtrise" هل يقصد بهم طلاب الجامعة اليسوعية فقط أم أن طلاب الجامعة اللبنانية هم أيضا معنيون بالموضوع؟

٢- ماذا تقصد الإدارة ببلدية كبرى أو مؤسسة خاصة كبيرة أو متوسطة الحجم؟ هل المعيار هو رأس المال أو رقم الأعمال أو غيره؟

٣- هل يجب أن تكون الإفادة الصادرة عن إدارة عامة أو مؤسسة خاصة كبيرة أو متوسطة الحجم مصدقة من الضمان الاجتماعي أو من وزارة العمل؟ مع الإشارة إلى أن عددا من الطلبات قد قبل رغم أن الإفادة المطلوبة لم تكن مصدقة من جهة رسمية.

٤- هذا بالإضافة إلى اللغط الكبير الذي حصل حول موعد بدء المباراة (١) والغموض الذي ساد حول مواضيع الامتحانات خاصة في ما يتعلق بالمعلوماتية والتأخير الذي حصل من جراء تأجيلها.

لذلك، وتوخيا للدقة، وحرصا على مستوى الأداء العام داخل وزارة المالية، نتمنى على المعنيين الإجابة على هذه الأسئلة وإصدار تعليمات واضحة تضمن الشفافية وتلغي الإستنسابية في تفسير الشروط.

شربل شدراوي

وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

١ تجدر الإشارة هنا إلى أن موعد إقفال الطلبات كان قد تحدد بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٣٠. أما مجلس الخدمة فقد استمر بقبول الطلبات حتى ٢٠٠٢/٨/٨، ويجدر التذكير بأن الموعد الأساسي للامتحانات كان حدد في ٢٠٠٢/٨/١٣ ولم يتم فعليا إلا في ٢٧ و٢٨ آب ٢٠٠٢

خطوبة

المراقب ميرنا شعراني (مالية لبنان الشمالي) على السيد إيهاب حسن

المراقب دارين مقدسي (TVA) على السيد روبير خوري

المراقب ربيع علم الدين (TVA) على الآنسة زينة زهرة

زفاف

احتفل مدير عام المالية العامة، السيد ألان بيقاني والآنسة ساندرا حبشي بزفافهما يوم ٢٢ حزيران ٢٠٠٢ وذلك في الأوسيانا Océana في بلدة الرميلة على ساحل الشوف. ألف مبروك للعروسين.

المراقب أنطوان الدويهي (مالية لبنان الشمالي) وريما الدويهي

المراقب محمد حسني سعد على الآنسة زينة سعيفان

المراقب ميريان حمادة (TVA) على المراقب عوني ونسة (دائرة ضريبة الدخل)

المراقب البير رعيدي (دائرة ضريبة الأملاك المبنية) على المراقب إيلين ساعود (TVA)

المراقب أنيسة طانيوس (TVA) على السيد زياد طانيوس

المراقب سارية غطاس (مالية لبنان الجنوبي) على السيد فادي ترو

المراقب جمال الزعرت (مالية لبنان الجنوبي) على الآنسة فاتن أبو زيد

المراقب محمد الحاج ورنا الكجك

في ٢١ أيلول ٢٠٠٢، وفي جو ودي بين الأصدقاء والزملاء، ودّعت أنيسة طانيوس (TVA) وخطيبها زياد العزوبية في سهرة تميّزت بروح المرح والفكاهة، وذلك في مطعم فؤاد الرومية في القليعات.

ولادة وميلاد

رزقت المراقب الين تامر بمولودها الأول وأسمته فارس طوني عيسى (مالية لبنان الشمالي)

رزقت المحاسب نادين سنكري بطفلة أسمتها جودي الخادم (مالية لبنان الشمالي)

رزقت المحاسب رنا غمراوي بطفلَ أسمته احمد برغل (مالية لبنان الشمالي)

رزق المراقب صفوان كيال بمولوده الأول اسماه ايمن كيال (مالية لبنان الشمالي)

رزق المراقب الرئيسي صلاح الدين السيد اسماعيل بطفلة أسماها مهى (مالية لبنان الشمالي)

وداع / تعيين

زملائي الأعزاء،

بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على عملي في المعهد المالي، أنتقل اليوم لعمل آخر... أتمنى أن أبقى على اتصال بكم، كأصدقاءَ وزملاء، من خلال نشاطي في لجنة إعداد "حديث المالية" التي تشكلت حديثاً. وفي هذا الإطار أود أن أذكركم بأن اللجنة تعتمد على تعليقاتكم واقتراحاتكم لتحسين أدائها، كما تعتمد على المعلومات التي تقدمونها، فيكون نتاجها حياً ومثيراً للاهتمام.

كنت قد ارسلت لكم، عبر البريد الالكتروني الخاص بالوزارة، مجموعة أسئلة، اتمنى عليكم جميعاً الإجابة عليها، وإرسالها إلى الآنسة زينة مسك، أو الآنسة ميشلا رزق اللتين ستهتمان بها.

إننا نعتمد عليكم فلا تبخلوا علينا بأخبار عن الأحداث الاجتماعية حتى نوردها في قسم "حياة الوزارة"، وهي الصفحة الاجتماعية التي تخصكم والتي يبدو أنها الصفحة المفضلة لديكم.

أخيراً، أود أن أشكر كل الذين ساعدوني وساهموا في إنجاح عملي. أشكرهم على بقائهم أصدقاء مخلصين وصبورين. إنني أعتمد عليكم لابقاء حديث المالية حديثاً حياً ومتعاً من خلال الأخبار الشيّقة، لكي نبقى جميعاً على اتصال دائم.

هلا كمبريس
محررة/مترجمة

انضمت الآنسة لبنى بستاني إلى فريق عمل المعهد المالي بصفة رئيسة تحرير/مترجمة. نتمنى لها حظا سعيدا في عملها الجديد.

ورد إلى مكتبة المعهد المالي عدد من الكتب والمراجع والتقارير والدوريات ، اخترنا منها لهذا العدد كتابين يشكلان أهمية كبرى في مواضيع التنمية والموازنة .

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢:

أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتسم التقرير المكون من ١٦٨ صفحة بأهمية كبيرة لما يتضمنه من إحصاءات ومعلومات عن واقع التنمية البشرية في العالم العربي، ومما جاء في التقرير:

– ٢٠٪ من المواطنين العرب يقل دخل الواحد منهم عن دولارين يوميا ، مما يؤشر إلى استشراء الفقر في العالم العربي.

– يقدر التقرير حجم البطالة بـ ١٥٪ من القوى العاملة العربية أي ما لا يقل عن ١٢ مليون عربي . ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل ٢٥ مليون بحلول العام ٢٠١٠ في حال استمرار التوجهات الحالية.

– يوجد في العالم العربي نحو ٦٥ مليون راشد أمي، نحو ٤٣ مليون منهم من النساء. وهذا الارتفاع في نسبة الأمية هو النتيجة الطبيعية لتناقص تمويل التعليم ، إذ انخفض الإنفاق على التعليم للفرد مقارنة بالدول الصناعية من ٢٠٪ في العام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ في منتصف التسعينات.

حدد التقرير ثلاث نواقص أساسية يعاني منها العالم العربي: (١) نقص في الحرية، (٢) نقص في المعرفة، (٣) نقص في تمكين المرأة من أخذ دورها.

يبقى أن التقرير يشكل خطوة أساسية في تحديد مواطن الخلل والثغرات في برامج التنمية العربية ، كما يشكل تحذيرا ضمنيا من المضي في السياسات الاقتصادية الحالية فإبقاء الوضع كما هو عليه سيؤدي بحسب التقرير إلى مزيد من الانهيار والتهميش الاقتصادي وهجرة الأدمغة.

نشرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول ادارة الموازنة ٢٠٠٢:

وتقع في أربعة كتب :

– الكتاب الأول (١٣٧ صفحة) يتضمن الفصول التالية: الدور المتغير لمكتب الموازنة المركزي، الموازنة في السويد، دور برامج الفواتير في توزيع الخدمات العامة، الاستقلالية الكبرى للمؤسسات المالية، نظام الإقامة.

– الكتاب الثاني (٢٦٠ صفحة) ويتضمن: الموازنة في كندا، منح الإعانات: بين الأولويات السياسية واعتمادات الموازنة في كل من فنلندا – ألمانيا – سويسرا – الولايات المتحدة الأميركية، وإصلاح الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– أما الكتاب الثالث (١٧١ صفحة) فمن فصوله: أساليب لشفافية الموازنة، الموازنة في هولندا، وقاعدة بيانات الموازنة لمنظمة التعاون الاقتصادي.

– وجاء في فصول الكتاب الرابع (١٥٠ صفحة) : إدارة الموازنة في استراليا، والنتيجة لإدارة الموازنة في كل من الولايات المتحدة الاميركية ونيوزيلندا وبريطانيا.

(يذكر ان الدكتور جورج قرم، وزير المالية السابق، شارك في اعداد هذا التقرير).

لائحة بعناوين بعض المراجع التي وصلت حديثا الى المكتبة المالية

- الإثبات الإلكتروني/وسيم شفيق الحجار- بيروت: المنشورات الحقوقية صادر،٢٠٠٢ - ٣٨٤ ص.
- دليلك إلى النجاح في المحاسبة العامة والتحليلية ومحاسبة الشركات:حلول نماذج أسئلة ودورات في امتحانات البكالوريا الفنية الرسمية / ناصر سعيفان- بيروت: دار الحضارة، ١٩٩٨ - ٤٢٤ ص.
- التقرير السنوي ٢٠٠١/صندوق النقد العربي-أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١-٧٩ص.
- سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل للتجربة الكويتية/ناجي التوني- الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠١ - ٣٧ ص.
- انتخاب رئيس الجمهورية في النصوص والممارسة / اميل بجاني.- بيروت : المنشورات الحقوقية صادر،٢٠٠٢- ١٦. ص.
- قد الفرانشيز : موجبات الفرقاء / سهيل جلول .- بيروت : المنشورات الحقوقية صادر،٢٠٠١- ١٢٨ ص

- Corporate sector restructuring : the role of government in times of crisis/ Mark R.Stone.- Washington: International Monetary Fund,2002 - 23 p.
- Governance of the IMF: decision making, institutional oversight, transparency, and accountability/ Leo Van Houten.- Washington: International Monetary Fund,2002 - 84 p.
- Telecommunications privatization in Arab countries : an overview / Riad Dahel.- Koweit: Arab Planning Institute, 2001 - 21 p.
- La gouvernance locale : initiative, participation et citoyenneté au niveau local au Liban / Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente.- Beyrouth: Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente, 2002 - 720 p.

Rédaction et Production: Institut des Finances
Tel : 01-425148/9
Fax : 01-426860

Réalisation : Michelle Rizk et Loubna Boustany

Supervision : Lamia El Moubayed Bissat

Photographe : Ahmad Hassan, IMI Pictures et autres

Creation et mise en page: JAMIS design studio
01-334337 03-902168

Ont participé à la redaction et la révision : Mohammed Charreddine, Hala Kambris, Zeina Mitri, Charbel Chédraoui, Chadi Abou Chakra, Wissam Nohra, Hermes Potel, et toute l'équipe de l'IDF

Hadith El Malia

Edité par l'Institut des Finances

www.if.org.lb No.14

Sommaire

Editorial du Ministre
Entretien avec le Directeur Général

Formation
Vers une meilleure relation avec le citoyen
Le Séminaire de Rome
Les bonnes interlocutrices de comptabilité
Préparation aux concours du Conseil de la Fonction Publique

Partenaires
Les cours de langues avec l'AMIDEAST et le CCF
OMDAR, Chambre de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture

Pour les fonctionnaires
Les concours du Conseil de la Fonction Publique par Chadlan Chabaan

Nouvelles du Ministère
Les Fonds Mites "un chantier de modernisation en pleine mutation"
Nouvelles de la réforme fiscale
Blanchiment d'argent au Liban
La direction de la TVA
Le département des droits de succession

Douanes
Lancement du projet d'informatisation du Manifeste "Manar"
Le système "Hazm Express" à l'Aéroport International de Beyrouth

Akhbar
Les délégations et missions étrangères et internationales au Ministère et à l'IdF
Japon: Session de formation en matière de contrôle de gestion de projets publics

Vie du Ministère
Mariage, naissance, félicitations etc.

Bibliothèque
Nouveaux arrivages
Deux livres à la Bibliothèque des Finances

Avec le soutien de

SGBL

SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN

Les deux dernières décennies ont été marquées par une grande évolution dans le domaine de l'informatique et de la télécommunication, ainsi qu'une croissance du commerce et des échanges internationaux. Ce phénomène s'est reflété positivement sur l'économie mondiale, et a élargi le concept de "la mondialisation". Sans aucun doute, l'étendue de cette mondialisation et son impact et modifieront les modes de travail et les programmes adoptés aussi bien dans le secteur privé que dans le secteur public. Il n'est pas à douter non plus que les administrations douanières dans le monde entier sont d'autant bien touchées vu leur rôle de facilitateur et de contrôleur des échanges des biens et de percepteur des droits.

C'est pour cette raison, que les douanes libanaises ont lancé une série de programmes de réformes radicales. Sur le plan législatif et administratif, ces réformes tracent une nouvelle vision de la fonction des douanes, créent une mentalité nouvelle et un système de communication qui améliore le rendement. Ces réformes vont de paire avec les réformes fiscales et administratives en cours.

La réalisation de cette vision de réforme aux douanes libanaises repose sur trois éléments essentiels:

1- Les autorités politiques concernées sont conscientes de l'importance d'être à jour. Elles sont désormais conscientes des liens étroits entre ces réformes et la facilitation de l'échange commercial visant à dynamiser l'économie libanaise et soutenir la croissance. Ceci nécessite de soutenir tous les processus de réforme aux douanes ainsi que toute autre action visant à améliorer le rendement des divers services et les compétences des douaniers.

2- L'administration des douanes est consciente de l'importance de son rôle dans le cadre de cette évolution. Elle doit assurer un soutien continu, technique, politique et administratif aux actions entreprises. Celles-ci comprennent la mise en vigueur du nouveau code des douanes et des programmes d'informatisation visant, essentiellement, à faciliter les procédures et expédier les services en concordance avec les nouveaux critères du commerce international. L'administration des douanes doit donc regagner son rang de pionnier, tout en s'ouvrant aux nouvelles règles mondiales.

3- L'administration douanière doit continuer ses efforts afin d'adopter, au plus haut niveau, le système informatisé et s'assurer que toutes les formalités douanières quotidiennes transitent par ce système ce qui paverait la voie à l'administration douanière électronique souhaitée.

En effet, la mise en application de l'informatisation des transactions douanières a débuté il y a quelques années:

***1993** fut une année décisive. La réhabilitation du centre

informatique des douanes eu lieu cette année. Ce centre est chargé de l'entrée des données des déclarations douanières et de la préparation des statistiques et analyses concernant le commerce extérieur.

*En **1994,** avec le soutien de la Banque Mondiale, du Fonds Monétaire International, du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), et de la Conférence des Nations Unies pour le Commerce et le Développement (UNCTAD), les opérations d'informatisation des déclarations ont été lancées avec un succès remarquable. Un protocole a été signé avec la Banque Mondiale. Il aboutit au système ASYCUDA (système des déclarations informatisées), appliqué dans 70 autres pays.

*Au cours de l'année **1995,** l'administration des douanes a adopté des réformes essentielles dans la structure des tarifs douaniers. Dans ce cadre, une normalisation des tarifs eut lieu, avec une réduction de leurs taux et une élimination de ce qu'on appelait le Dollar Douanier, remplacé par le taux de change réel.

*Début **1996,** le système harmonisé fut appliqué, suivi, au cours de la même année, par l'arabisation de système ASYCUDA dont la première version libanaise est maintenant connue sous le nom de NAJM.

*En **1997,** le document administratif unifié (SAD -Single Administrative Document) internationalement utilisé pour remplacer des dizaines de déclarations douanières, fut adopté, préparant le terrain à l'informatisation effective, réalisée en août 1997, avec l'application du système NAJM au Port de Beyrouth. *En **1998,** le système NAJM fut adopté à l'Aéroport International de Beyrouth; et en **2001,** NAJM est mis en application au Port de Tripoli, permettant ainsi de lever le pourcentage du commerce extérieur transitaire par la voie informatisée, à 90 % du total du commerce extérieur du Liban.

L'informatisation ne s'est pas limitée à l'administration des douanes. Plusieurs logiciels destinés au service du secteur privé, notamment aux dédouaneurs, aux transitaires, et autres parties concernées par les opérations électroniques mentionnées ci-dessous ont été développés à partir du système NAJM.

Entre 1999 et 2000, le premier site Internet des douanes a été lancé. LITE (Lebanon International Trade Exchange) s'adresse au citoyen tout comme au commerçant, mettant à leur disposition les textes de loi, les statistiques, et les informations disponibles, et leur facilitant le renseignement à travers le courrier électronique.

En **2001,** le système NOOR (Najm Online Operations) fut appliqué à l'AIB, puis au Port de Beyrouth. Ce système vise à activer le passage des marchandises et promouvoir le commerce International du Liban à travers les services douaniers électroniques directs. NOOR permet au commerçant ou au dédouaneur de contacter directement, à partir de leur bureau, le serveur des douanes et compléter, par voie électronique, les formalités sans avoir à se déplacer. Dans ce cadre, 350 commerçants et dédouaneurs ont participé à des formations concernant le fonctionnement du système NOOR. Ils ont permis d'augmenter les opérations réalisées à travers ce système à 50 % de l'ensemble des opérations et des déclarations douanières. NOOR est appliqué sur plusieurs étapes, recouvrant les opérations suivantes: 1- la préparation de la formalité, 2- l'admission de la déclaration, 3-l'étude, 4-le paiement des droits dus. La première étape est opérationnelle; le travail est en cours pour finaliser les autres étapes.

En **2002,** l'administration des douanes a commencé la préparation de l'informatisation de la déclaration sur les frets de navires ou d'avions en provenance ou en partance de territoires libanais, connue sous le nom de manifeste. Ce projet connu sous l'appellation "Manar" (Manifest Automation Ressources), vise à faciliter le passage du fret et du transport à travers les douanes libanaises. Ce système repose sur le mode de fonctionnement de NOOR, c.à.d. par voie électronique directe établie entre le transitaire et les douanes. Il vise à améliorer les services des douanes et à promouvoir les outils électroniques de contrôle douanier à travers le développement de la base de données concernant les marchandises importées et exportées, et une meilleure coordination entre les parties concernées (le transitaire, le Port, le commerçant- déclarant et les douanes).

Un nouveau système, "ChuA'A", destiné aux formalités d'importation de voitures a été nouvellement développé. Il permet de faciliter aux importateurs l'obtention des permis douaniers informatisées, nécessaires à l'enregistrement de la voiture ou de l'engin motorisé au service d'enregistrement des voitures. Il permet également de rentrer toutes les données concernant ces engins dans un système d'information intéressant l'Interpole.

Récemment, l'administration des douanes a mis au point à l'AIB un système de facilitation et de contrôle des opérations de fret et de courrier rapide: "Najm Express". Ce système est développé en collaboration avec d'autres institutions dans le secteur du courrier rapide.

Pour parvenir à une bonne application de tous les systèmes susmentionnés, et assurer les droits du Trésor, le système NAR (Najm, outil de contrôle) a été développé. Il vise à améliorer les opérations de contrôle différé et de lutter contre la fraude et le dol. Ce système offre la possibilité de collaborer avec les autres services publics, plus spécifiquement les administrations fiscales, y compris l'Impôt sur le Revenu et la TVA.

En fin, le programme d'informatisation que nous avons lancé, il y a environ dix ans, ne s'arrêtera pas aux actions décrites ci-dessus. Nous comptons poursuivre dans la même voie et assurer tous les éléments de succès permettant aux douanes d'améliorer sensiblement leurs modes de travail et de renforcer le niveau, la qualité et la rapidité des services rendus à tous les secteurs économiques.

Notre succès sera certain lorsque nous pourrons renverser le proverbe libanais courant : "les paroles ne sont pas soumis aux droits de douanes", et qu'on dira: "les douanes sont au-dessus de toute médisance".

Entrevue avec le Directeur Général des Finances M. Alain Bifani

Avant de commencer cet entretien, l'équipe de Hadith el Malia voudrait vous transmettre ses félicitations les plus chaleureuses pour votre mariage... Permettez-vous la publication de la nouvelle de votre mariage et d'une photo dans Hadith el Malia?

Tout d'abord, Merci. Je ne trouve aucun inconvénient à la publication de cette nouvelle dans la rubrique " vie du ministère " de Hadith el Malia, d'autant plus que cette dernière permet une meilleure communication entre les fonctionnaires du ministère, y compris moi-même. A mon avis, les changements au niveau de la vie personnelle ont un impact positif sur le travail.

Plus de deux ans se sont écoulés depuis que vous avez été nommé Directeur Général (avril 2000) : où en est le Ministère aujourd'hui, et quelles sont vos réalisations pour cette période ?

Elles peuvent être classées en deux catégories :

1-Le travail externe au Ministère des finances :

Je cite à titre d'exemple le Sommet arabe et le Sommet de la Francophonie organisés à Beyrouth dernièrement et dont la présidence a été assurée par la Commission Financière. La coordination avec le Ministre de la Culture M. Ghassan Salamé a permis une réduction considérable des budgets de ces deux événements. D'autres travaux fructueux ont été financés par l'Union Européenne, auxquels s'ajoutent les efforts déployés par le Conseil Central de la Banque du Liban, en particulier, et par le secteur bancaire en général. La Commission Financière Consultative de la Sécurité Sociale a été également remise sur pied avec à sa tête le Directeur Général des Finances. Cette commission vise actuellement à réorganiser la situation financière de la Sécurité Sociale avec transparence et efficacité en vue de protéger les droits des citoyens.

D'autre part, l'équipe de travail du Ministère des Finances a œuvré pour le développement de relations avec des partis qui constituent un véritable soutien pour le Liban et le Ministère, dont l'administration financière française (notamment la Direction Générale des Impôts et la Direction de Comptabilité Publique, et L'ADETEF- qui, elle, soutient l'Institut des Finances). Il conviendrait de signaler que le Liban a accueilli cette année la réunion préliminaire du G24, sous le patronage de S.E. le Ministre des finances, M. Fouad Siniora, et présidée par le Directeur Général des Finances. Cette rencontre était une des plus réussies. A noter que je présiderais les réunions du G24 pour l'an 2003, et que la réunion ministérielle du groupe se tiendra prochainement à Beyrouth.

2-Les réalisations au sein du ministère :

Le développement le plus important à ce niveau était l'arrivée de nouvelles jeunes recrues au ministère. Cela a été effectué sur 3 étapes et nous travaillons actuellement sur un projet qui prendrait en considération les besoins actuels et futurs de la Direction Générale des Finances. Il faudrait, à cet égard, souligner le rôle de l'Institut des Finances, outil auquel je tiens fermement non seulement pour l'amélioration de la performance des fonctionnaires, mais aussi en tant qu'outil de communication interne et externe du Ministère et, de gestion des Ressources Humaines.
Le ministère tend actuellement vers l'adoption de systèmes automatisés dans toutes les unités de travail. Nous travaillons, de même, sur le système de retraite. A cet égard, il nous faut mentionner l'étroite coordination que nous avons établie avec les différents ministères et directions.

Personnellement, j'ai toujours considéré que l'amélioration serait plus efficace si elle prenait la forme d'un changement radical. A présent, nous oeuvrons ensemble en tant qu'équipe unie, en vue d'accomplir notre tâche et assurer un avenir meilleur.
Pour ce qui est de la gestion fiscale, trois révolutions ont marqué cette année :
1-La création de la Direction de la TVA qui permet la

répartition de la charge fiscale au Liban, stimule l'ouverture économique et la modernisation de l'administration de manière accélérée.
2-La coopération du Ministère des finances avec la mission Canadienne en vue de réorganiser le département de l'impôt sur le revenu en de nouvelles unités efficaces qui faciliteraient éventuellement la tâche à l'administration et au citoyen.
3-La création de l'Unité de Recherche et d'Analyse Fiscale qui a été conçue avec la collaboration de l'expert Canadien, M. Mario Mansour. Cette Unité est liée aujourd'hui au Directeur Général des Finances ; elle permet une bonne conduite du travail grâce aux données statistiques et analytiques, et aide dans la prise des décisions, le suivi et la collecte des impôts. L'Unité joue, de même, un rôle important dans la coordination avec la Direction de la TVA.

Pouvez-vous nous donner un aperçu sur les efforts actuels de réforme au sein du ministère, notamment en ce qui concerne l'amélioration du service pour le citoyen?

A ce titre, nous pouvons mentionner les bureaux de renseignements qui ont été modernisés dans les diverses Directions en vue de servir le citoyen (Direction de la TVA, Direction des Recettes, et le bâtiment central du Ministère à Riad El Solh), les séries de guides que le Ministère est entrain d'élaborer, dont notamment le guide du citoyen pour les droits de succession. Je voudrais rappeler à cet égard que d'importants amendements juridiques sont en cours d'étude en vue de réformer la loi sur les droits de succession. D'autre part, l'équipe du Centre Informatique enrichit et remet à jour le site du Ministère des finances afin d'informer le citoyen (ce site est parmi les meilleurs sites officiels du Liban : www.finance.org.lb). De même, le département du "service aux contribuables" a été créé au sein de la Direction de la TVA. Il s'agit, là, d'une nouvelle mesure ayant pour but l'amélioration de la qualité du service rendu au citoyen. Par ailleurs, nous ne pouvons que rendre hommage au travail acharné qui a permis l'adoption de l'ajustement fiscal. Pour ce qui est des fonds bâtis, une première étude a été effectuée en collaboration avec le bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative, nous avons également élaboré la liste des conditions qui transformera radicalement la qualité du travail dans ce département et sa relation avec les citoyens, avant son entrée dans le monde du gouvernement électronique.

Le Ministère des finances oeuvre actuellement pour achever les travaux de construction d'un bâtiment unique et pour équiper les bâtiments du ministère dans les régions. Car si le fonctionnaire dispose d'un espace de travail intelligent, informatisé et équipé, le citoyen pourra effectuer ses formalités rapidement et sans difficulté, tout en se sentant dans un endroit respectable.

Les examens organisés pour promouvoir les contrôleurs en contrôleurs principaux : quels en sont les objectifs et les perspectives? Existe- t- il des postes vacants, et quel est le nombre requis ?

Il y a un an que nous travaillons sur ce sujet, et il est prévu au cours de 2003, de promouvoir la 3ème catégorie qui constitue le cadre technique et administratif d'expérience moyenne ou "middle management" qui faisait défaut au ministère depuis 25 ans en raison du non recrutement durant la guerre. Ce projet pourrait restaurer la hiérarchie au ministère, ce qui permettrait de répartir à nouveau les responsabilités et prérogatives, évitant ainsi leur confinement à une seule catégorie de fonctionnaires. Cela permettrait, à son tour, aux responsables hiérarchiques, de se livrer à la planification, à la gestion de leur équipe et au contrôle de la performance.

Trouvez-vous la création d'un comité de rédaction pour Hadith el Malia une bonne idée ? Que proposez-vous pour améliorer ce bulletin de par la forme et le contenu?

Evidemment oui. Nous encourageons toute nouvelle initiative visant à l'améliorer, et nous sommes prêts à toute contribution dans ce sens. En ce qui concerne les rubriques qui pourraient y figurer, il est recommandé qu'elles portent sur des thèmes qui intéressent le lecteur et qui font souvent défaut, je cite, à titre d'exemple, les sujets ayant trait à la vie de l'administration, aux décrets et aux lois promulgués, aux nouvelles des fonctionnaires, et le point de vue de la presse concernant le Ministère des finances.

Formation

Vers une meilleure relation avec le citoyen : travaillons ensemble

L'année 2002 étant l'année dédiée à l'amélioration du service au citoyen au Ministère libanais des finances, l'Institut a tenu diverses sessions de formation adressées à tous les fonctionnaires avec comme grand titre " servir le contribuable et consolider la relation avec le citoyen ". Ces sessions ont été animées par Mme Mireille El Jerr, professeur à l'USJ, qui a adopté une approche fondée sur l'évaluation personnelle, et les cas pratiques inspirés par le travail quotidien au Ministère. Différents thèmes ont été traités dont les besoins du citoyen, la réception du public, l'importance de la première impression, l'art et les moyens de communication et autres. Plus de 40 fonctionnaires ont participé à ces sessions, la plupart sont des agents de la TVA. Des sessions pareilles sont prévues pour l'équipe de l'impôt sur les fonds bâtis, suite à leur formation au nouveau système informatique et les nouvelles procédures de travail dans ce département.

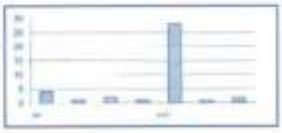

Le prix du " meilleur acteur " a été décerné à M. Alain El Habbi de la TVA, pour avoir impressionné ses collègues et l'équipe de l'Institut des Finances en transmettant l'image du citoyen " demandeur de service " !!!

Le formateur se forme . . .

En vue de favoriser l'échange d'expertises et de concorder les mécanismes de travail actuellement en cours, l'Institut des Finances a organisé une session de formation pour l'équipe des formateurs et spécialistes du Ministère des finances et d'autres administrations publiques. Elle a été animée par le spécialiste, Mme Jinane Douaihy. La session avait pour objectif d'expliquer le concept de formation continue chez les 26 participants, de développer les techniques de formation appliquées, et la mise en place d'un mécanisme de travail commun entre l'IDF et les formateurs. La session s'était étalée sur 15 heures, mettant l'accent sur les thèmes suivants: caractéristiques de l'enseignement pour adultes, caractéristiques du formateur et des stagiaires du secteur public, les modes et techniques de formation, le programme de formation, l'utilisation des instruments de support, ainsi que les caractéristiques de la salle, etc. Les participants ont jugé la session bénéfique et conforme avec la nature de leur travail. Ils ont insisté sur la nécessité de tenir d'autres sessions qui leur permettraient d'acquérir de nouvelles techniques et d'évaluer leur performance.

Mécanisme de vérification des impôts directs et indirects

L'Institut des Finances a organisé une formation sur le mécanisme de vérification des impôts directs et indirects, et la relation du Département de recouvrement avec le reste des départements notamment le contrôle de la collecte, la comptabilité et les caisses. Les discussions ont duré deux heures, et ont porté sur des thèmes tel que la manière de compléter les grilles, le traitement des déclarations, et le respect des délais et amendes. Près de 55 fonctionnaires de différents départements et bureaux régionaux ont pris part aux discussions animés par le chef de Comptabilité au Département de recouvrement de Beyrouth, M. Simon Rahhal.

Le nombre de fonctionnaires ayant suivi une ou plusieurs sessions de formation à l'Institut des Finances entre avril et août s'est élevé à 1223 stagiaires, soit 5 jours de formation par stagiaire. Ce chiffre ne comprend pas le nombre de stagiaires ayant participé à des séminaires et rencontres divers.
Les détails dans le prochain numéro.

Les normes internationales de comptabilité : un grand succès des sessions de formation

En raison du nombre croissant de fonctionnaires ayant participé aux sessions de formation aux normes internationales de comptabilité, notamment celles qui ont traité la norme 2 "le stock" (plus de 109 fonctionnaires), l'Institut des Finances a organisé les 7, 14 et 21 septembre, trois sessions de formation portant sur les normes 1 et 16 (près de 69 fonctionnaires y ont pris part).

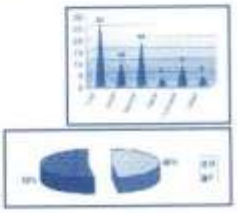

L'Institut des Finances tiendra dans les prochains mois des sessions de formation sur d'autres normes. Toute personne désirant y participer est priée de nous contacter ou de se présenter à l'IDF en vue de remplir la demande de participation.

La formation continue...continue

Après le succès de la mise en place de la TVA et la création d'une équipe de travail jeune et compétente, le Ministère des finances poursuit ses efforts afin de développer les compétences de ses fonctionnaires et de les initier aux changements introduits aux politiques fiscales. C'est dans ce cadre que la direction de la TVA a organisé du 22 juillet au 7 octobre une série de sessions portant sur 21 sujets différents relatifs aux mécanismes d'application de la TVA.

La première séance (22-23 juillet 2002) a porté sur le remboursement de la TVA aux organismes diplomatiques et consulaires et aux organisations internationales. D'autres sessions ont traité du droit des touristes à la détaxe. Parmi les questions débattues au cours de ces séances: les opérations exemptées de la taxe, les amendements de la loi de la TVA en matière d'exemptions, l'exemption des exportations et opérations identiques, le transport international, etc. Les discussions ont porté aussi sur les opérations relatives au secteur foncier, sur les activités des organisations à but non lucratif, le secteur de l'éducation, le secteur hospitalier et les services rattachés, les services de la Sécurité Sociale, les obligations des personnes ou entreprises soumises à la taxe, les amendes, et autres.

Le formateur prend la parole : " Je partage mes impressions "

Lorsque j'ai conclu avec l'administration de l'Institut des Finances de tenir une session de formation sur " La faillite selon la loi libanaise et son impact sur le recouvrement des dettes, je croyais que la session serait courte et se tiendrait uniquement deux fois. Cependant, 7 sessions ont été organisées et elles ont toutes été couronnées de succès. Elles sont parvenues à approfondir les connaissances juridiques des participants et ont permis de discuter de plusieurs sujets grâce à un dialogue constructif. Les sessions ont par ailleurs mis en évidence la culture, la dimension intellectuelle et le sens de responsabilité de plusieurs fonctionnaires qui constituent le noyau d'une administration distinguée et moderne. Je remercie tous les participants que j'ai rencontrés au cours de ces 7 sessions pour leur coopération. Mes vifs remerciements s'adressent également à l'administration de l'Institut.

L'Institut des Finances a organisé une formation portant sur le recouvrement des dettes en cas de faillite, adressée aux fonctionnaires de la Direction Générale des Finances. La session visait à donner un aperçu général sur les procédures de déclaration de faillite des commerçants et des entreprises commerciales et sa relation avec le recouvrement de l'impôt, ainsi que la classification correspondante. En raison de la forte demande et la participation soutenue des fonctionnaires, l'Institut des Finances a repris cette session à sept reprises, avec la participation de plus de 124 fonctionnaires.

Préparation aux concours du Conseil de la Fonction Publique

L'Institut des Finances a organisé entre le 7 juillet et le 29 août 2002 des sessions de " préparation aux concours " de la DGF organisés par le Conseil de la Fonction Publique. Elles visaient à améliorer le niveau des fonctionnaires désireux de se porter candidats aux concours pour les postes de contrôleur en chef, de vérificateur ou de chef comptable à la Direction Générale des Finances.

Sujet	Contenu	Durée	Formateurs et Participants
Comptabilité commerciale, industrielle et des entreprises	Principes de base, exercices relatifs à la comptabilité des entreprises commerciales, à la comptabilité analytique de l'investissement, aux travaux d'inventaire, etc.	Programme de 4 séances, de 4 heures chacune.	3 sessions animées par le formateur Antoine Hobeika, avec la participation de plus de 78 fonctionnaires.
Mathématiques financières	Principes de bases, exercices relatifs aux comptes des intérêts simples et composés, les prêts, etc.	Courtes séances de formation de 2 heures et demie chacune.	5 séances animée par le formateur Hanna El Khoury, avec la participation de plus de 73 fonctionnaires.
Initiation aux questions des examens	Explication des principes de base pour répondre aux questions d'examen du Conseil de la Fonction Publique, etc.	Courtes séances de formation de 2 heures et demie chacune.	4 sessions animées par M. Emile Dirani avec la participation de plus de 73 fonctionnaires.

Pour ce qui est des sessions d'initiation aux concours relatifs aux postes de contrôleur en chef, de contrôleur de collecte, ou de comptable, l'Institut des Finances a organisé du 9 au 29 août 2002 des sessions de préparation pour les fonctionnaires de la 5ème catégorie, et les contractuels du Ministère des finances. Il convient de signaler que ces sessions ont largement satisfait les fonctionnaires qui y ont participé avec sérieux et engagement, leur permettant ainsi de préparer les examens et d'améliorer leur performance.

Nouvelles de l'équipe informatique

Préparation aux concours, Internet, . . .

Entre juin et août 2002, l'Institut des Finances a tenu des sessions de formation intensives en matière d'informatique y compris :

-Des sessions pratiques d'initiation pour les fonctionnaires désireux de se porter candidats aux concours relatifs aux postes de contrôleur en chef, de contrôleur de vérification, et de chef comptable à la Direction Générale des Finances. Les sessions de 2 séances chacune ont donné un aperçu général sur les programmes WORD et EXCEL. Plus de 190 fonctionnaires ont assisté.

-Des sessions pratiques de formation pour les fonctionnaires de la 5ème catégorie et les contractuels du Ministère.

-Des sessions spécialement conçues pour les Directions du Cadastre et des Affaires Foncières et les Douanes (niveau débutant).

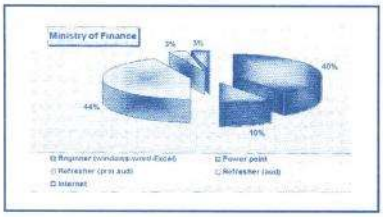

Direction	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	Total
Direction Générale des Finances	165	142	307
Direction des Affaires Foncières et du Cadastre	4	13	17
Direction Générale des Douanes	0	21	21
Direction de la Loterie Libanaise	2	1	3
Total	171	177	348

Une première à l'Institut des Finances : des sessions de formation en matière d'Internet pour les niveaux débutant et avancé. Ces sessions ont fait bon écho parmi les fonctionnaires, les demandes d'inscription ont dépassé les 100.

AMIDEAST . . . des cours d'anglais

L'Institut des Finances a poursuivi les cours de langues adressés aux divers départements et directions. Ainsi a-t-il tenu sept sessions de formation en anglais dont six à l'Institut et une dans la région de la Békaa. Ces cours ont débuté le 7 mai et ont pris fin en septembre. Plus de 101 fonctionnaires y ont participé, dont la majorité (95) de la Direction Générale des Finances.
Près de 66% des stagiaires avaient moins de 29 ans et sont de nouvelles recrues, et 60% étaient des femmes. Cela est dû au nombre croissant de femmes travaillant au Ministère des finances.

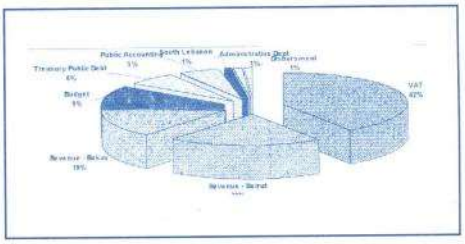

Près de 120 fonctionnaires poursuivent des cours d'anglais organisés en collaboration avec AMIDEAST. Les six cours de cette année (conversation pour niveau avancé, conversation pour débutants, niveau avancé I, et TOEIC) ont commencé le 9 septembre et se poursuivront jusqu'au début de novembre.

Centre Culturel Français - CCF . . . des cours de français

L'Institut des Finances a poursuivi les cours de langue française spécialement conçus pour les fonctionnaires des Douanes en préparation aux concours tenus par le Conseil de la Fonction Publique. Aucune nouvelle session n'a eu lieu durant l'été.

Douanes en " langue française "

Les cours de français adressés aux fonctionnaires des Douanes ont débuté au mois de septembre. Ces cours ont mis l'accent sur les termes techniques douaniers et commerciaux. Ils ont été développés sur la base des documents douaniers officiels. Pour ce qui est des autres sessions (niveaux avancé et débutant) adressées en particulier aux responsables douaniers du département des voyageurs à l'Aéroport de Beyrouth, l'Institut des Finances a élaboré, en collaboration avec le CCF, un programme spécial fondé sur la conversation. Ce programme revêt une importance particulière pour l'accueil des voyageurs.

La Chambre du Commerce, d'Industrie, et d'Agriculture de Tripoli . . .

Le 3 août 2002, une cérémonie de remise de diplômes à 59 fonctionnaires de différentes catégories, travaillant dans les bureaux et départements du nord Liban, a eu lieu dans le cadre des efforts visant à développer la performance des fonctionnaires du Ministère des finances en matière d'informatique. Le Ministère des finances et la Chambre de Commerce avaient collaboré étroitement pour la mise en place de ce projet. Les fonctionnaires avaient suivi des formations intensives pendant 5 mois, au centre de recherches, de développement et de technologie de l'information de la Chambre. Les sessions ont été organisées et supervisées par NEW HORIZON, brevetée pour entreprendre des sessions de formation sur les programmes MICROSOFT Office.
La Chambre de Commerce a organisé la cérémonie de remise de diplômes sous le patronage de son Excellence le Ministre des finances M. Fouad Siniora, représenté par le Directeur Général M. Alain Bifani, et en présence du président de la Chambre, M. Abdallah Ghandour, des membres du conseil d'administration et de l'ancien chef du bureau régional du nord, M. Mostafa El Hajj, ainsi que d'autres invités.

L'Institut des Finances et les fonctionnaires adressent leurs vifs remerciements à l'ancienne directrice du Bureau Régional du nord Mme Sabardage Haffar qui a joué un rôle pionnier dans la mise en vigueur de ce projet.

Le Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative . . .

Le Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative (OMSAR) a lancé un programme de formation adressé aux fonctionnaires des 1ères, 2ème et 3ème catégories. Il porte sur l'amélioration des compétences managériales et de supervision de ses employés. Un autre programme, adressé à toutes les autres catégories, vise à former les employés du secteur public en matière d'informatique. C'est ainsi qu'a commencé la collaboration avec le Ministère des finances et OMSAR afin de profiter au maximum de ce projet. Jusqu'à cette heure, près de 43 fonctionnaires de la Direction Générale des Finances et de celle des Douanes, ont été formés en informatique, et 15 autres en matière de compétences managériales, dont 14 du Ministère des finances, et un de la Direction des Affaires Foncières et du Cadastre. Deux fonctionnaires de la 2ème catégorie de la Direction Générale des Finances y ont assisté.

L'Institut des Finances avait accueilli en septembre 2002, des sessions de formation organisées par OMSAR, portant sur le pilotage et la gestion des projets, animées par M. Akram Nagia.

Par les fonctionnaires
Les concours du Conseil de la Fonction Publique...

Le 13 juillet 2002 fut une date décisive pour un grand nombre de fonctionnaires du Ministère des finances et autres. En effet, ce jour-là devaient se tenir les concours du Conseil de la Fonction Publique pour les postes de contrôleur en chef, de vérificateur et de chef comptable à la Direction Générale des Finances. Les conditions de ces concours étaient différentes des conditions habituelles, et ce par souci d'élever le niveau des compétences des fonctionnaires de la 3ème catégorie. Parmi les modifications qui y ont été introduites:

- La nature du diplôme universitaire requis: le décret 1167 du 26 août 1999 stipulait que le candidat à ces concours devrait être titulaire d'une licence en gestion ou d'une licence équivalente. Désormais, le candidat doit être titulaire d'un diplôme d'études supérieures ou d'une maîtrise.
- Les années de service requises pour les fonctionnaires du Ministère: le fonctionnaire titulaire d'une licence technique (TS) ou de son équivalent, devait avoir 5 ans d'expérience. Désormais, tout fonctionnaire ayant travaillé au moins 10 ans dans la fonction publique peut se porter candidat aux concours, indépendamment de son diplôme.
- Nouvelle condition pour les titulaires d'une licence ou d'une maîtrise: ils doivent avoir pratiqué la gestion, les finances ou la comptabilité dans une administration ou institution publique ou une grande municipalité pour une période de 2 ans au minimum.
- La suppression de l'épreuve orale et son remplacement par un test d'informatique.

En dépit de ces modifications positives, les fonctionnaires se sont posés maintes questions auxquels les réponses ont souvent fait défaut, ce qui a suscité une large confusion parmi eux. Parmi ces questions:

1-Qui sont les personnes titulaires d'une maîtrise? Est-ce que se sont les étudiants de l'USJ uniquement ou bien ceux de l'Université Libanaise aussi?
2-Qu'entend-on par grande municipalité ou grandes et moyennes entreprises privées? Le critère serait-il le capital, le chiffre d'affaires, le nombre des employés, etc?

3-L'attestation émise par une administration publique ou par de grandes ou moyennes entreprises doit-elle être certifiée par la Sécurité Sociale ou par le Ministère du Travail? A cet égard, il convient de signaler que certaines demandes ont été acceptées bien qu'elles n'aient été certifiées par aucune autorité officielle.

4-La confusion suscitée autour de la date du 2ème examen, l'ambiguïté entourant les thèmes des examens notamment en ce qui concerne l'informatique et le retard que ceci a causé.
Pour éviter une nouvelle controverse à ce sujet, nous prions les autorités compétentes de bien vouloir répondre à ces questions et d'élaborer des directives claires et précises garantissant la transparence et mettant un terme à la polémique qu'ont suscités les conditions susmentionnées.

Charbel Chédrawi
Contrôleur fiscal
Unité de Recherche et d'Analyse Fiscale

Les Fonds Bâtis: "un chantier de modernisation en pleine mutation"

Le Ministère des finances oeuvre pour la modernisation du système fiscal libanais. En raison de l'importance de l'impôt sur les fonds bâtis dans notre système fiscal, le Directeur Général des Finances, M. Alain Bifani, formé un comité pour la modernisation de cet impôt. Ce comité tient des réunions régulières à cette fin, le premier mercredi de chaque mois à Riad el Solh.
Les dernières réunions du comité se sont tenues en présence des chefs de département des 6 mouhafazats du Liban, et de fonctionnaires de l'Unité de Recherche et d'Analyse Fiscale (URAF). Un aperçu sur les travaux accomplis par ce comité sera publié dans le prochain

Nouvelles de la réforme fiscale

Récemment, les médias ont largement jeté la lumière sur le travail continu des fonctionnaires du département de l'impôt sur le revenu -Direction des Recettes: les dimanches, les jours fériés, les heures de travail supplémentaires, et ce en vue de faciliter la tâche aux citoyens.
Avec la promulgation de la loi 384, datée du 14/12/2001, la Direction des recettes a commencé à recevoir les demandes de la régularisation fiscale des contribuables pour la période 1992-1999, notamment ceux dont les dossiers n'ont pas été audités, et pour la période 1992-1994 concernant les contribuables dont les dossiers ont déjà été audités. En effet, conformément aux articles de la loi susmentionnée, la régularisation porte sur les montants découlant des profits des professions industrielles, commerciales et non commerciales, des salaires et rémunérations et autres sommes soumises à la taxe sur les salaires. Ce processus permettra d'élargir la base des contribuables et de motiver ceux qui ne remplissent pas les conditions fiscales légales à ajuster leur situation. Une large partie de ces objectifs a été visiblement atteinte, vu que les revenus de l'ajustement ont dépassé les 160 milliards de L.L. entre février et octobre 2002. Une fois ces objectifs atteints, l'administration fiscale devra entamer un programme d'audit fiscal des dossiers des contribuables qui n'ont pas été soumis aux dispositions de la régularisation, dans un délai de 9 mois et demi (du 18/10/2002 au 1/7/2003), faute de quoi, le Trésor subira la perte des revenus prévus pour les exercices antérieurs à 1998.
Il va sans dire que la régularisation fiscale suscitant une large controverse n'est point une tradition comme certains veulent la décrire. C'est en effet un moyen auquel on a recours dans les cas extrêmes, et qui permet au contribuable de régler sa situation et de reléguer aux oubliettes les anciens dossiers de manière à préserver les droits de l'Etat et du contribuable, et d'ouvrir éventuellement un nouveau chapitre dans la relation entre le citoyen et l'administration fiscale.

Certificats d'honneur aux experts du projet de réforme du système fiscal

Le Ministre des finances, M. Fouad Siniora et S. Exc. l'Ambassadeur du Canada au Liban, M. Haig Sérafian, ont remis les certificats d'honneur aux experts locaux qui ont participé au projet de réforme du système fiscal libanais DTR- Domestic Tax Reform System, financé par le gouvernement Canadien par le biais de l'Agence Canadienne Internationale pour le Développement. Au cours de la cérémonie, on a passé en revue les différentes étapes qu'a traversées le projet de modernisation et les travaux accomplis.

Le projet de réforme du système fiscal en résumé

Ce projet fut lancé en 1996 en collaboration avec l'Agence Canadienne Internationale pour le Développement dans le but de réactiver le rôle de la Direction des Recettes en matière de gestion des taxes. Les réalisations du projet à ce jour:
-Augmenter la collecte des impôts;
-Participer à la préparation de l'application de la TVA;
-Réactiver les opérations de contrôle fiscal et de vérification des déclarations;
-Elaborer une base de données moderne qui permettrait de suivre de près les contribuables et de regrouper les statistiques et les échanger électroniquement;
-Participer à la création de l'Unité de Recherche et d'Analyse Fiscale (URAF) au sein du ministère;
-Assurer le matériel informatique requis;
-Participer à la formation des fonctionnaires en coordination avec l'Institut des Finances.

Blanchiment d'argent au Liban: Quel rôle pour l'administration fiscale et douanière.

Le 21 juin 2002, le Groupe International de Travail pour la Lutte contre le Blanchiment de l'Argent a adopté une décision stipulant l'élimination du Liban de la liste des pays s'abstenant de coopérer en matière de lutte contre le blanchiment d'argent. Vue l'importance de cette mesure et son impact sur la situation financière et bancaire au Liban, l'Institut des Finances a organisé un séminaire à ce sujet. Les discussions ont été dirigées par M. Mohammed Baassiri, secrétaire de la Commission Spéciale d'Investigation pour la Lutte contre le Blanchiment de l'Argent, Président de la Commission de Contrôle des Banques et ancien conseiller du Fonds Monétaire International.
M. Baassiri a passé en revue les mesures juridiques et administratives adoptées par le Liban et qui ont abouties à ce qu'il soit rayé de la liste susmentionnée. Parmi ces mesures, nous citons: l'adoption le 20 avril 2001 de la loi 318, les bulletins publiés par la Banque Du Liban et les activités de la Commission Spéciale d'Investigation. M. Baassiri a également souligné les avantages de cette mesure pour le Liban, d'autant plus qu'elle permet d'attirer les investissements et les capitaux étrangers. D'autre part, il a été question des répercussions négatives dont aurait souffert le Liban, s'il avait été maintenu sur la liste, et parmi celles-ci, le contrôle du mouvement des capitaux, et le gel des comptes notamment en raison des nouvelles lois introduites après les événements du 11 septembre 2001. Finalement, les discussions ont porté sur le rôle des différentes directions du Ministère des finances, notamment les Douanes, dans l'application de la loi et des législations.

Alerte!!!!!

Il se peut que vous receviez un e-mail vous incitant à coopérer ou à "participer à un projet garantissant de gros profits" en vue d'aider des personnes à transférer une partie de leurs fonds à votre compte personnel, ou simplement leur offrir votre assistance pour des "raisons humanitaires". Méfiez-vous de ce genre de courrier électronique et n'y répondez pas. La loi libanaise interdit des opérations pareilles et les sanctionne sévèrement.

Concepts et définitions du blanchiment d'argent

(Extraits du livre intitulé: Blanchiment d'Argent et Secret Bancaire, de Daoud Youssef Sobh, offert par l'auteur à la Bibliothèque des Finances)

L'origine de l'expression blanchiment ou lavage de l'argent remonte aux années trente lorsque le fameux chef de la mafia Al Capone a été arrêté pour évasion fiscale. A' l'époque, les mafias utilisaient les profits gigantesques qu'elles tiraient de leurs opérations criminelles, en vue de créer ou d'acheter des magasins de lavage mécanique pour des raisons de camouflage.
Les définitions du blanchiment des fonds sont multiples, nous en citons quelques unes:
-Les fonds découlant d'activités ou d'opérations illégitimes qu'on appelle activités criminelles, et leur insertion dans le système financier pour qu'ils apparaissent comme des fonds découlant de sources légitimes.
-L'ensemble des opérations compliquées visant à dissimuler la source des fonds illégitimes et l'insertion de ces derniers dans le cycle financier (et économique).
-Le transfert ou le recyclage des fonds illégitimes découlant d'opérations criminelles ou l'insertion des profits dus au trafic dans le système financier par le biais du système bancaire et en faire une partie du cycle économique.

Direction de la TVA

Des personnes... que nous connaissons...mais ne connaissons pas vraiment...

Nos fonctionnaires, leurs vies, leurs rêves et leurs ambitions, leur rôle pionnier dans le changement...

Nom et Prénom: Amina Al SARHOUR
Date de naissance: 31/07/1969
Education: Licence en Droit
Expérience au sein du Ministère des finances: 8 ans
Fonction: Chef de l'unité de législation et de politique fiscale (par intérim)
Perspectives d'avenir: Acquérir les compétences nécessaires, faire preuve de mérite et poursuivre les études afin d'obtenir le doctorat.
"Hadith al Malia" est d'une grande importance pour les fonctionnaires du Ministère et le secteur public en général. Elle les informe régulièrement des mesures prises par le Ministère et de la formation offerte aux fonctionnaires à l'Institut des Finances. De par son caractère social, elle crée un esprit convivial au sein de toutes les directions.

Nom et Prénom: Wael KHADDAJ
Date de naissance: 1968
Education: licence en gestion (comptabilité et financegestion et marketing)
Expérience au sein du Ministère des finances: 8 ans
Fonction: Chef de l'unité de vérification sur le terrain (par intérim)
Perspectives d'avenir: Succès et épanouissement professionnels, mieux servir le citoyen.
"Hadith al Malia" est une idée originale et innovatrice dans le secteur public.

Nom et Prénom: Mouna BARDAWIL
Date de naissance: 1970
Education: Licence en gestion; "Maitrise" en cours de préparation.
Expérience au sein du Ministère des finances: 8 ans
Fonction: Chef de l'unité d'organisation et d'appui (par intérim).
Perspectives d'avenir: avancer dans le métier, perfectionner ses études afin d'obtenir le doctorat.
"Hadith al Malia" nous rend fiers car elle représente un des aspects modernes du Ministère des finances.

Nom et Prénom: Safaa BAHARAT
Date de naissance: 1971
Education: Diplôme en comptabilité
Expérience au sein du Ministère des finances: 8 ans
Fonction: Chef de l'unité des communiqués (par intérim)
Perspectives d'avenir: Succès professionnel et meilleure prestation de services aux contribuables.
"Hadith al Malia" nous met au courant des activités du ministère.

Nom et Prénom: George El-MADHRAOUI
Date de naissance: 1973
Education: Licence en comptabilité et Maitrise "Master" en gestion en cours de préparation.
Expérience au sein du Ministère des finances: 8 ans
Fonction: Chef de l'unité de la conformité à la législation fiscale (par intérim).
Perspectives d'avenir: Succès et progrès dans le métier, et poursuite des études.
"Hadith al Malia" est un trait d'union entre les fonctionnaires des Finances. Elle nivelle les aspérités du ministère.

Nom et Prénom: Rada SADEK
Date de naissance: 28/11/1972
Education: licence en gestion (marketing et finance/comptabilité et finance)
Expérience au sein du Ministère des finances: 6 ans
Fonction: Chef de l'unité des affaires administratives et du personnel (par intérim)
Perspectives d'avenir: Achever la thèse de la maîtrise et participer à des sessions de formation pour accroître son potentiel de leadership.
"Hadith al Malia" contribue à la communication entre les fonctionnaires des finances, elle les informe sur les nouvelles du ministère.

Nom et Prénom: Maria NALBANDIAN
Date de naissance: 1973
Education: Etudes supérieures en audit comptable et fiscal
Expérience au sein du Ministère des finances: 5 ans
Fonction: Chef de l'unité de vérification et du remboursement (par intérim).
Perspectives d'avenir: Enrichir son expérience et ses connaissances, et épanouir dans le métier.
"Hadith al Malia" vise un rôle efficace dans la diffusion des informations au sein du Ministère des finances et dans la communication entre les fonctionnaires.

Nom et Prénom: Manal ABDEL SAMAD
Date de naissance: 1975
Education: licence en gestion (gestion et marketing/comptabilité et finances)
Expérience au sein du Ministère des finances: 5 ans
Fonction: Chef de l'unité de coordination administrative et financière (par intérim).
Perspectives d'avenir: avancer dans le métier et poursuivre ses études supérieures.
"Hadith el Malia" permet aux fonctionnaires d'être au courant des nouvelles de leurs collègues dans les différents départements du ministère à Beyrouth et dans les régions.

Nom et Prénom: Rania DIAB
Date de naissance: 1977
Education: DEA en Finances
Expérience au sein du Ministère des finances: 4 ans
Fonction: Chef de l'unité de recouvrement (par intérim).
Perspectives d'avenir: Obtenir le doctorat et évoluer dans le métier.
"Hadith el Malia" revêt une importance particulière du fait qu'elle informe les fonctionnaires des nouvelles du ministère, constituant un lien étroit entre l'administration et les fonctionnaires.

Le touriste et la TVA

Le Ministère des finances a passé un contrat avec la compagnie mondiale " Global Refund ", en vertu duquel, cette dernière serait chargée de rembourser la taxe aux touristes à l'Aéroport International de Beyrouth. A cette fin, les entreprises inscrites à la TVA sont tenues de payer les frais annuels d'abonnement qui s'élèvent à 69.000 L.L. Ainsi, pourraient-elles obtenir les formulaires spéciaux: " Global Refund Check ". Aussi, le touriste ayant fait des achats auprès d'une entreprise inscrite à la TVA, serait capable de récupérer le montant de la taxe en espèces avant de quitter le territoire libanais, si le montant ne dépasse pas les 750.000L.L, ou le transférer à son compte après avoir soustrait la commission de Global Refund. La commission de contrôle fiscal et des restitutions contrôle la performance de la compagnie susmentionnée. Depuis la mise en vigueur de ces mesures, et jusqu'au 23 Juin 2002, plus de 2748 demandes de remboursement de la taxe ont été soumises par les touristes. Il est de même important de signaler que le montant des factures soumises s'est élevé à 8 milliards 917 millions de L.L., dont 770 millions ont été remboursés.

Wissam Nohra- Contrôleur à la TVA

L'étranger ou le Libanais résidant à l'étranger, et dont la visite au Liban n'a pas dépassé les 3 mois continus, a le droit de récupérer la TVA. Néanmoins, certaines conditions sont requises:
-Le transport des achats ou marchandises achetées dans le bagage personnel du touriste;
-Le commerçant doit être enregistré à la TVA;
-Le montant de la facture de l'achat doit être d'au moins 150.000 L.L par jour, et par unité commerciale;
-Le transport des achats à partir du Liban doit se faire dans le délai de 3 mois à compter de la date d'achat ou date de la facture;
-Les marchandises doivent être neuves et non utilisées au Liban (à l'exception des voitures).

La TVA en QQ chiffres

Nombre des contribuables soumis à la taxe, enregistrés et admis	8241
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés obligatoirement	6745
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés facultativement	1496
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés selon les régions	
Beyrouth	3114
Mont Liban	4003
Békaa	312
Sud	336
Nabatiyé	71
Nord	405
Total	8241

Nombre des certificats d'enregistrement émis	8239
Nombre des certificats d'enregistrement remis	8203
Nombre des colloques et séminaires organisés à l'extérieur de la direction	116
Nombre des visites effectuées à la Direction par les citoyens	7197
Nombre de courriers électroniques	319
Nombre de visiteurs du site Internet	15967
Nombre de plaintes reçues par téléphone	169
Nombre de plaintes communiquées directement à la Direction	47
Nombre de lettres reçues	1582
Nombre de décrets et résolutions promulgués	52

Les guides publiés

* Informations générales
* Guide d'enregistrement
* Guide de la détaxe aux touristes
* Guide des diplomates et organismes internationaux
* Guide général
* Guide de la comptabilité.

Nouvelles du département des droits de succession

Entrevue avec Mme Hayat Nader

A l'occasion de sa désignation comme chef du département des droits de succession, et suite à la session de formation relative à ces droits, organisée à l'Institut des Finances, "Hadith el Malia" a rencontré Mme Nader pour une brève entrevue:

Pour commencer, nous vous présentons nos félicitations les plus chaleureuses. Comment évaluez-vous la différence entre le travail auprès du département de l'impôt sur le revenu et celui au département des droits de succession?

Le travail au sein du département de l'impôt sur le revenu relève des compétences de la direction et du contrôleur qui, ensemble, accompagnent le contribuable à travers le processus et les formalités. En contrepartie, au département des droits de succession, le citoyen suit de près ses formalités, soit pour " s'approprier des biens immobiliers " (en tant que successeur) ou pour " libeller des fonds "... Actuellement, nous encourageons cette tendance pour que le citoyen n'ait plus recours à un mandataire ou un avocat pour achever les formalités. Il faut noter aussi que nous oeuvrons ardemment sur "la patience et l'indulgence" des contrôleurs. Le chef de ce département doit consacrer son temps au suivi quotidien du travail des contrôleurs de son unité et donner son avis à propos des problèmes auxquels ils font face. Aussi, il est responsable des cas nécessitant une étude approfondie et une consultation des règlements et des lois. Ce travail est accompli avec la collaboration des contrôleurs.

Le travail au sein du département des droits de succession relève d'une solide communication entre le chef du département et les citoyens quels que soient leur milieu, leur profession ou leur classe sociale. Alors qu'au département de l'impôt sur le revenu, le contrôleur en chef et le chef du département rencontrent les experts en comptabilité ou les propriétaires des entreprises et des biens.

Les attentes des participants aux sessions de formation ont-elles étaient égales à celles de M. Rassi et vous-même?

Absolument. Cette session a été tenue aussi tôt que possible, vu le besoin d'unifier les procédures adoptées à Beyrouth et dans les autres régions.

Que pensez-vous du déroulement des sessions et de l'interaction entre les contrôleurs?

Les sessions ont été excellentes. Les participants forment l'élite des fonctionnaires spécialisés et travaillent dans les départements des droits de succession des différentes régions depuis des années. Les questions débattues étaient d'ordre pratique et relatives à la mise en oeuvre des différentes formalités. Animateurs et stagiaires ont été invités au dialogue. Les discussions étaient vives et la participation active, de sorte qu'on arrivait d'un commun accord à la meilleure solution ou mesure à adopter. Par ailleurs, l'interaction entre les contrôleurs était excellente, bien que certains d'entre eux étaient déjà fatigués à leur arrivée, vu la distance entre Beyrouth et les régions lointaines (Nabatié, Békaa, Saïda et Tripoli).

Etes-vous parvenus à l'adoption d'un mécanisme de travail unifié dans les différentes régions? Des instructions écrites ont-elles été promulguées?

Oui. De nombreuses directives et instructions ont été formulées. Les contrôleurs ont appliqué, après discussion, la majorité des mesures adoptées au sein du département des droits de succession de Beyrouth. Ces mesures entreront en vigueur éventuellement dans les autres régions.

La session a-t-elle incité une meilleure communication entre les contrôleurs? A-t-elle contribué à développer l'esprit d'équipe parmi eux?

Absolument, et cet esprit s'est même renforcé. Nous recevons des appels des contrôleurs dans les différentes régions quasi quotidiennement, soit pour des renseignements, soit pour discuter de cas à problème. Nous profitons aussi de ces discussions afin de les réexposer au cours de la session de suivi qui réunira, encore une fois, tous les contrôleurs des droits de succession, toutes régions confondues.

Que pensez-vous de "Hadith el Malia"?...

A mon avis, c'est un lien social entre les fonctionnaires du Ministère des finances et les bureaux et départements dans les différentes régions. C'est aussi le lien entre le Ministre, le Directeur Général, et les fonctionnaires. Ce bulletin nous tient au courant des nouvelles du Ministère, des différents points de vue du ministre (à travers son éditorial), et du Directeur Général, ainsi que de leurs directives relatives aux questions économiques et financières.

Hayat Nader: Curriculum Vitae

Mme Hayat Nader, née à Kboula (Akkar) le 15 novembre 1948, est mariée et a un fils unique. Elle est titulaire d'une licence en gestion (comptabilité et finances), de l'Université Libanaise en 1974. Mme Nader fut désignée comptable auprès du Ministère des finances en 1974, puis contrôleur de premier grade auprès du bureau régional du nord. Promue au poste de contrôleur fiscal en chef en 1977, elle est entrée au service du département de l'impôt sur le revenu en 1985 jusqu'à sa récente désignation comme chef du département des droits de succession à Beyrouth. Elle a suivi plusieurs sessions de formation à l'Institut des Finances et à l'étranger, et a participé à l'élaboration de plusieurs mesures intérieures et réglementations relatives à l'amélioration de la performance du département de l'impôt sur le revenu. Elle envisage améliorer la performance du département des droits de succession et la relation entre les citoyens et les contrôleurs. Elle aspire aussi à réussir sa mission dans le service public et à déployer des efforts pour mériter une promotion à la 2ème catégorie.

L'équipe du Hadith el Nabe et de l'Institut des Finances félicite Mme Nader pour ses nouvelles responsabilités ainsi que toutes les femmes travaillant au Ministère des finances, et leur souhaite la promotion continue de leur rôle dans le leadership administratif et technique.

Après le guide . . .

Une session de formation pour unifier l'application des droits de succession

En collaboration avec le chef du Département récemment désigné, Mme Hayat Nader et l'ancien chef du département M. Moussa Al Rassi, l'Institut des Finances a organisé des sessions de formation sur les droits de succession, dans le but de renforcer les compétences des contrôleurs chargés de ces droits et de s'assurer de l'application unifiée et des réglements adoptés dans les différents bureaux régionaux. Mme Nader et M. Rassi ont travaillé conjointement afin d'exposer les questions et problèmes qui entravent le travail quotidien des contrôleurs. Du 11 avril au 14 mai 2002, les sessions ont porté sur tout ce qui a trait aux permis, et exemptions des droits de succession, à l'estimation des éléments de la succession, aux moyens d'imposer et aux principes relatifs aux objections.

QQ questions et réponses sur les droits de successions

Nous exposons dans cette brève étude, un sujet fiscal qui préoccupe tous les citoyens sans exception, ce sujet n'est autre que les droits de succession. Voilà une explication simplifiée de ces droits sous forme de questions-réponses.

Qu'est-ce que les droits de succession?

Les droits de succession sont un impôt direct comme l'impôt sur le revenu et celui sur les fonds bâtis. Ils sont imposés sur les parts d'un héritage et sur les donations nettes, donc après la déduction des charges qui lui incombent. Ils ont été imposés pour la première fois en vertu de la loi du 21/12/1951, annulée par la loi promulguée par le décret-loi ? 146 du 12/6/1959.

Quels biens sont-ils couverts par ces droits?

Tous les droits ou biens mobiliers et immobiliers transférés aux tiers par un héritage, un testament, un legs, une donation, un Wakf (propriété appartenant à une communauté, une organisation, ou à l'intérêt public) ou par tout autre moyen qui soit sans indemnisation équivalente à sa valeur réelle, exception faite à l'Etat et aux municipalités.

Quelle est la période d'échéance des droits?

Ils viennent à échéance le jour du décès ou du jugement du décès de la personne absente, ou de la fin de l'effet de la donation, du testament ou du Wakf, ou bien de l'extinction de ces derniers. La prescription n'est valable qu'à partir de la date de notification des départements compétents, des jugements finaux relatifs à la dévolution successorale ou à l'exécution du testament, de la donation, du Wakf ou de l'extinction de ce dernier.

Quels biens leur sont-ils soumis?

a-Tous les biens mobiliers et immobiliers se trouvant au Liban et transférés par un Libanais ou un étranger quel que soit son lieu de résidence.
b-Tous les biens mobiliers et immobiliers se trouvant à l'étranger et transférés par un Libanais résidant au Liban.
c-Tous les biens mobiliers et immobiliers se trouvant à l'étranger et transférés par un étranger résidant au Liban. La double imposition sur les biens mentionnés peut être évitée à travers les conventions internationales.

Quelle est l'autorité chargée d'imposer les droits de succession?

Le département des droits de succession à Beyrouth prend en charge les procédures relatives au transfert des biens par des personnes résidant à Beyrouth ou hors des territoires libanais. Les départements fiscaux compétents des autres Mouhafazats s'occupent des formalités relatives au transfert des biens et des propriétés des personnes résidant dans les mouhafazats.

Quelles sont les compétences du département des droits de succession?

a-Vérifier la validité des déclarations et la pratique du "droit de savoir ";
b-Charger les comités d'estimation, de détermination de la valeur des biens immobiliers et des droits réels fonciers;
c-Octroyer des permis de dévolution successorale;
d-Vérifier les contraventions, préparer les procès-verbaux et les transférer aux autorités compétentes;
e-Examiner les objections,
f-Préserver tous les documents relatifs à ces droits.

Quels sont les déclarations à faire?

I- Les héritiers, les donataires, les bénéficiaires du Wakf et les exécuteurs testamentaires doivent faire une déclaration auprès des départements compétents, dans un délai de 90 jours à compter de la date du décès, de la donation, de l'exécution du testament, du wakf ou du jugement de décès. La déclaration doit contenir les détails suivants:
-nom de l'auteur, du donateur, ou du propriétaire du Wakf,
-noms des héritiers, des donataires, des légataires ou des bénéficiaires du Wakf,
-Lieu de résidence de toutes les personnes susmentionnées,
-Liste des biens mobiliers de quelque nature qu'ils soient, leur emplacement et leur valeur de vente.

II-Les personnes susmentionnées sont également tenues de fournir tous les documents et preuves, relatifs à leur déclaration dans un délai de 6 mois à partir de la date de l'incident ayant causé le transfert (décès, donation, exécution du testament, Wakf, arrêt du Wakf). Le délai de la déclaration peut s'étendre à un an si les personnes concernées se trouvaient à l'étranger. A noter que dans le cas d'un litige judiciaire sur l'héritage, le délai de la déclaration ou de la présentation des documents n'entre en vigueur qu'à partir de la date du jugement final du litige.

Le contrôleur Anwar Mrad
(Département des droits de succession à Beyrouth)

Termes techniques

1-Biens mobiliers: les lopins de terres et les immeubles
2-Biens immobiliers: les meubles, les voitures, les actions et obligations, etc.
3-Double imposition: payer le même impôt au Liban et à l'étranger
4-Auteur: la personne décédée ayant laissé des biens soumis aux droits de succession
5-Donation: une conduite parmi les vivants en vertu de laquelle une personne cède à une autre immédiatement, tous ses biens mobiliers et immobiliers sans contrepartie.
6-Wakf: c'est l'interdiction de disposer d'un fonds ou d'y établir un droit réel, le droit d'en bénéficier étant voué à des organisations caritatives, ou à l'intérêt public, ou aux fils du propriétaire du Wakf après lui.

Pour plus d'informations demandez le guide du citoyen sur les services et procédures des droits de succession, auprès de l'entrée des Citoyens ou en consultant le site web: www.finance.gov.lb

Lancement du Projet "Noor"

Nous vous présentons aujourd'hui le système "Noor" supporté par l'instrument "EDI" pour l'échange électronique des données en vue d'augmenter l'efficacité des formalités et procédures effectuées avec les Douanes. C'est une nouvelle étape qui a été possible grâce au projet de l'informatisation de l'administration douanière lancée par le Ministère des Finances et les Douanes le 7 mai 2002. En effet l'instrument "EDI" constitue un élément essentiel pour le commerce et les services publics électroniques. Il facilite l'échange des informations par le biais de formulaires électroniques remplaçant les papiers et les documents. Cela permet l'échange électronique des formalités telles que les déclarations douanières, les manifestes, les factures douanières etc. Utiliser le système "Noor" est très simple: le fonctionnaire des Douanes ou le commerçant n'ont qu'à obtenir les informations depuis la base de données et les introduire au formulaire électronique. Cette procédure permet la structuration des déclarations, en ce sens que l'utilisateur arrange le texte dans la forme qu'il juge convenable, puis le système "Noor" le transforme en une forme spéciale qui puisse être transmise directement par le biais du système. C'est ici même que résident les avantages de l'instrument "EDI" qui se résument comme suit: introduire les données à une seule reprise; réduire le travail manuel; prévenir les erreurs dans les données, améliorer les procédures requises et le temps qu'elles consomment.

Lancement du Projet d'Informatisation du Manifeste "Manar"

Sous le patronage du Ministre des finances M. Fouad Siniora, le projet d'informatisation du manifeste "Manar" a été lancé lors d'une cérémonie qui a eu lieu le 25 juin 2002 à l'Institut des Finances. Ont assisté à la cérémonie le président et les membres du Conseil Supérieur des Douanes, le directeur des Douanes, des commerçants, des importateurs, et les propriétaires des agences maritimes. Les objectifs du projet Manar ont été expliqués à l'audience. Celui-ci permettra aux Douanes de recevoir électroniquement les manifestes, de contrôler les données, de vérifier l'authenticité de la déclaration avant de traiter les droits de douanes et de conclure la transaction. Ce contact direct entre le transitaire et les douanes permet de réduire la durée et le coût des procédures requises pour remplir le manifeste et d'améliorer la relation entre l'administration et le contribuable.

Le but ultime de la Direction des Douanes est de parvenir à un système douanier qui permettrait à l'importateur de déclarer ses marchandises depuis son bureau, et de payer les droits dus par l'intermédiaire des banques. Cette mesure économiserait le temps et diminuerait largement les coûts. La majorité des procédures requises pour ce projet sont déjà en place à l'exception de celles relatives à la ratification de la signature électronique par le Parlement.

Mesures de modernisation des Douanes au cours des dernières années:

- Mise en vigueur des tarifs douaniers unis et simplification du tarif (juillet 1995);
- Le tarif douanier conformément au Système Harmonisé (1996);
- Le Document administratif unique (SAD: Single Administrative Document) (janvier 1997)
- Introduction du système "Najm" au port de Beyrouth
- Introduction du système "Najm" à l'Aéroport International de Beyrouth
- La restructuration du tarif douanier à la fin de l'an 2000 en vue de réduire les droits de douanes.
- L'adoption de la nouvelle Loi des Douanes entrée en vigueur en avril 2001
- Introduction du système "Najm" au port de Tripoli (janvier 2001)
- Introduction du système "Noor" à l'Aéroport International de Beyrouth (mai 2001) et au port de Beyrouth (octobre 2001)
- Adoption du TIN (Tax Identification Number) et de la TVA
- Le lancement du projet d'informatisation du manifeste (juin 2002).

Citoyen motivé - Performance améliorée

Le Ministre des finances a insisté sur le nouveau système de motivation élaboré par la direction des Douanes, afin de distinguer les fonctionnaires productifs, de les commanditer pour leur performance et, inciter les autres douaniers à suivre l'exemple.

Les Douanes lancent le système "Najm Express" à l'Aéroport International de Beyrouth

Dans le cadre de la campagne d'informatisation lancée par le Ministère des finances au niveau de toutes ses directions, et plus particulièrement celle des Douanes, le système douanier informatisé "Najm Express" pour la livraison rapide et précise des marchandises a été créé et appliqué à l'Aéroport International de Beyrouth en août 1998. Ce système s'est aussitôt avéré efficace dans la réduction du coût et du temps requis pour effectuer les transactions des marchandises importées, d'où la nécessité de le développer davantage. Désormais, il compte un protocole et des procédures pour l'échange électronique des données (Electronic Data Interchange) EDI dont les objectifs sont les suivants: Réduire le coût et le temps requis pour la déclaration des marchandises; faciliter l'importation et le remboursement de la TVA aux commerçants; adopter le système de déclaration préalable afin de promouvoir les opérations de transit à l'Aéroport International de Beyrouth; répandre l'utilisation du système "Najm Express" avec la possibilité de paiement automatique; utiliser ce système dans tous les points de contrôle douaniers, au Masnaa (frontière syrienne) et autres; réduire les éventuelles erreurs administratives.

Concernant les importations, les exportations et le transit, le système contribue à: (1) réduire le coût de la déclaration des produits importés et exportés; (2) diminuer les charges qui incombent aux contrôleurs des douanes; (3) réduire les pots-de-vin; (4) attirer de nouveaux investissements; (5) fournir des statistiques sur les importations et les exportations; (6) aider à consolider la trésorerie de l'Etat; (7) rendre possible l'informatisation des paiements; (8) améliorer l'image du Liban sur la scène internationale, lui permettant ainsi de récupérer son rôle en tant que principal acteur dans la région.

Hommage aux Fonctionnaires des Douanes

Sous le haut patronage de S. Exc. le Ministre des Finances, Fouad Siniora, un hommage a été rendu le 13 août 2002 à deux fonctionnaires de la direction des Douanes, le capitaine Mounir Abou Rjeili et le contrôleur en chef Chafic Merhi. Etaient présents à la cérémonie, le président du Conseil Supérieur des Douanes, M. Akram Chédid, le Directeur Général des Douanes, le Général Assaad Ghanem, et un grand nombre de hauts fonctionnaires du Ministère des Finances et des Douanes. Le Ministre Siniora a mis l'accent durant son allocution, sur les réalisations des Douanes en matière de modernisation et d'adoption de nouvelles technologies. Il a insisté sur l'importance du rôle des Douanes pour l'économie libanaise. La contribution des Douanes à l'augmentation des recettes de la trésorerie ne se limitent pas aux droits de douanes; on y ajoute le recouvrement des impôts sur la consommation, et la TVA, qui, à elle seule, constitue 40% des recettes.

Le Système Général pour la Diffusion des Données

Sur invitation de la Banque Centrale du Liban, une mission de l'unité de recherche du Fonds Monétaire International (FMI) s'est rendue au Liban entre le 25 mars et le 4 avril 2002 et a tenu des réunions avec des responsables de toutes les Directions des finances publiques et des affaires financières et monétaires, en vue d'évaluer les données statistiques et les informations, et la possibilité de leur diffusion. Cette visite avait pour but l'élaboration d'un plan d'action pour chaque unité et direction afin de les aider à mettre en vigueur "le système de diffusion des données" (GDDS) qui a été approuvé par le Conseil des Ministres.

Nombre de pays membres du FMI avaient déjà adopté ce système (Koweit et Jordanie) dont le but est d'introduire de nouvelles bases pour la préparation et la diffusion des données financières et monétaires, et de développer les systèmes de statistiques. Trois réunions ont eu lieu entre la mission et les représentants du Ministère des finances, au cours desquelles la base de données "Meta-Data" a été établie. Les projets futurs consistent à mettre en place le système GDDS via Internet, et à tenir une réunion de donateurs, au cours de laquelle seront précisés les éléments requis pour l'adoption de ce système. Les parties qui bénéficieront de ce projet sont: la Banque du Liban en tant que coordinateur national du projet susmentionné, le Ministère des finances, et la Direction Centrale des Statistiques. Attendez les détails dans le prochain numéro.

Une délégation arrive, une autre s'en va...

Une délégation de l'Institut des Finances a fait ses adieux au représentant de la Banque Mondiale au Liban M. Harry Prazad, et s'est informée sur les moyens de bénéficier de la Banque Mondiale pour le soutien des actions de formation.

Une délégation de l'Institut des Finances a fait ses adieux à M. Frédéric Caplan, conseiller économique et commercial auprès de la mission économique de l'Ambassade de France, et Mme Claude Masegoza, attaché commercial. L'Institut a accueilli les nouveaux membres de la mission économiques, M. Patrick Manon et Mme Catherine Du Marché, qui ont fait le tour de l'Institut.

La Directrice de l'Ecole Nationale d'Administration de France Mme Marie-Françoise Bechtel, s'est rendue à l'Institut des Finances le 6 juillet 2002, lors de sa courte visite au Liban. Mme Bechtel a visité les locaux, rencontré l'équipe de l'Institut, pris connaissances des activités et plan de travail, et discuté d'éventuelle coopération entre l'Ecole Nationale d'Administration (ENA) et l'Institut. Elle a en effet communiqué aux responsables libanais l'intérêt que porte son pays et l'ENA pour les mesures prises par l'Etat libanais en vue de consolider les réformes de l'administration au Liban et de lancer l'Institut de l'Administration Publique (IAP). Mme Bechtel a affirmé que son pays était entièrement disposé à soutenir les mesures adoptées par le Liban en vue de lancer les travaux de l'IAP et ce par le biais d'une coopération et d'un échange d'expertises.

Le directeur exécutif de la Banque Mondiale pour le Proche-Orient, M. Mahdi El Jazzaf, a rendu visite à l'Institut des Finances en juillet 2002. M. Jazzaf et la directrice de l'Institut, Mme Moubayed, ont discuté l'éventuelle coopération et des moyens permettant à l'Institut des Finances de profiter des expertises de la Banque Mondiale.

A l'occasion de la visite effectuée par une délégation du FMI présidée par M. James Walsh au Ministère des finances et notamment à la Direction des Douanes et de la TVA, l'Institut des Finances a tenu deux séances de discussion en présence du Ministre des finances et du chef de la délégation. La première réunion a rassemblé le Directeur Général des Finances et les hauts responsables de la Direction de la TVA, et la seconde ceux de la Direction des Douanes. Les experts du FMI ont exprimé leur point de vue quant au mécanisme d'application de la TVA au Liban et ont formulé quelques recommandations importantes. De même, les participants ont discuté des domaines de formation disponibles pour les fonctionnaires de la Direction de la TVA et ceux des Douanes, et les moyens garantissant la coordination de la formation entre les deux Directions.

Des missions étrangères et internationales en visite au Ministère des finances

Du 1 au 7 juin: visite du responsable de la région du Moyen-Orient M. Jossin en vue d'étudier la relation entre la Banque et l'Etat libanais et d'évaluer le progrès d'exécution des projets financés par la Banque.

Du 24 au 26 juin: Mission du Ministère français des finances, présidée par M. Vincent Mazauric, vice président des relations internationales auprès de la Direction de la Législation Fiscale. L'objectif de la mission était de poursuivre les négociations des tenues d'une nouvelle convention de prévention de double imposition, qui remplacerait celle signée en 1962, et d'examiner les tenues de la convention pour la promotion des investissements.

Du 22 au 30 juillet: Mission de la Banque Mondiale en vue d'examiner les moyens d'améliorer la gestion de la dette publique et l'augmentation des recettes de l'Etat.

Du 29 juillet au 2 août: Mission de l'Union Européenne en vue de mettre en place des programmes d'aide facilitant l'explication de l'accord de partenariat Euro-Med.

Du 7 au 9 août: Mission d'assistance technique du FMI à la Direction des Douanes et de la TVA.

Nouvelles . . .

- Le vendredi 6 juin 2002, Le Ministre des finances, M. Fouad Siniora, a tenu à l'Institut des Finances une grande réunion qui a regroupé les directeurs et chefs des départements du Ministère. Le Ministre Siniora a présenté les nouveaux projets et démarches en voie d'application. Les participants ont discuté les mesures prises et examiné les plans prospectifs et les moyens garantissant leur succès.

- M. Fouad Siniora avait par ailleurs rencontré à l'Institut des Finances, le 23 juillet 2002, les directeurs et les chefs de service du Ministère ayant suivi des sessions de formation à l'étranger au cours des 3 dernières années. Cette rencontre a permis d'évaluer le programme de formation et discuté de l'utilité de ces échanges, de la qualité des formations suivies, des connaissances acquises, des relations de coopération ainsi établie avec les institutions et centres internationaux de formation. Il convient de signaler que les fonctionnaires ayant participé à ces programmes sont au nombre de 120; le taux de participation des femmes était de 46% et l'âge moyen était entre 25 et 34. De pareilles rencontres seront organisées pour les fonctionnaires ayant suivi des sessions de formation à l'étranger durant 2002.

- Le Ministre des finances, M. Fouad Siniora s'est réuni le 30 août avec un nombre d'économistes libanais afin de présenter et discuter le projet de loi du budget 2003. Une autre réunion a eu lieu le 17 septembre, à laquelle ont été invité les représentants des missions diplomatiques étrangères au Liban.

Japon : Session de formation en matière de contrôle de gestion de projets publics

Une session de formation intitulée "contrôle de gestion de projets publics" s'est tenue du 4 février au 17 mars à Tokyo au Japon, en présence de 12 participants de différents pays. M. Ali El Chami, fonctionnaire de la Direction de la comptabilité publique a participé à ce programme dont les travaux étaient divisés en 9 parties:

I- L'introduction à l'histoire de la civilisation nipponne, les différentes étapes qu'a traversée l'économie japonaise depuis 1868, et la politique adoptée pour aboutir à la relance de l'économie.

II- L'explication des procédures de préparation et d'adoption de la loi du budget en vertu duquel l'année financière débute le 1 avril et prend fin le 31 août. Le cours a insisté sur l'importance des informations statistiques dans l'élaboration de ce budget permettant ainsi de déterminer les priorités par poste de dépenses et surtout pour l'infrastructure. Les droits d'utilisation de ces services et les délais de recouvrement ont également été discutés.

III- Les participants ont soumis des rapports décrivant la situation de leurs pays respectifs. Les rapports ont fait l'objet de discussions avec les autres participants et les membres du Conseil Supérieur d'Audit du Japon.

IV- Des conférences suivies par des visites de certains projets en cours (stations ferroviaires, tunnels, etc.)

V- Les participants se sont rendus à un centre spécialisé de formation et de recherche. Ils ont également eu l'occasion de se familiariser avec les mécanismes permettant la prévention des catastrophes naturelles tel que les tremblements de terre et les séismes, très fréquents au Japon. Ils ont par ailleurs appris que l'auditeur doit être pleinement au courant de tous les détails relatifs aux projets qu'il étudie afin de pouvoir remplir sa tâche.

VI- Une visite à la région de Naga Yatshuba en vue d'examiner les digues et les tunnels creusés, et d'apprendre comment faire l'audit de projets pareils et la méthodologie de préparation et de rédaction des rapports d'audit.

VII- Une visite aux villes de Hiroshima et Kyoto afin d'y examiner les projets modernes et de découvrir les méthodes adoptées pour la reconstruction de ces villes.

VIII- Un banquet à l'honneur des participants a été organisé par le Conseil Supérieur Central d'Audit à Tokyo, au cours duquel le président de Conseil a prononcé un discours intitulé "L'impôt et la relation entre les services publics modernes à coût élevé et de qualité moyenne, et les services du secteur privé à coût réduit et de qualité meilleure".

IV- Une réunion de travail pour discuter les impressions et évaluations des participants quant au programme. Ce dernier fut clôt par un discours prononcé par le délégué pakistanais. Il a été suivi par la distribution des certificats aux participants.

Par M. Ali El Chami :

Les sessions de formation auxquelles participe le fonctionnaire contribuent à l'approfondissement de ses connaissances tout en développant ses compétences et son enthousiasme au travail, et ce dans le but d'améliorer la performance de la fonction publique. La formation renforce la détermination du fonctionnaire, le pousse à mieux résoudre les problèmes, et à surmonter les obstacles qu'il rencontre dans son travail quotidien. La visite au Japon n'était point un voyage d'agrément. Elle m'a permis d'acquérir de nouvelles connaissances grâce aux instituts japonais renommés pour les méthodes d'analyse, et les études de cas pratiques qu'ils offrent aux stagiaires.

Aperçu sur le Japon

Le Japon est formé de 1042 îles. Les plus importantes sont Honshu, Hokkaidô, Shikoku et Kyûshû. Le Japon occupe la seconde place économique mondiale grâce à ce qu'on appelle le Keiretsu qui signifie "un ensemble d'industriels, de fournisseurs et de distributeurs formant un groupe de travail et de coopération étroit". Durant trois décennies (depuis les années 60 jusqu'aux années 80), le Japon est parvenu à maintenir un taux élevé de croissance. Toutefois, cette croissance a commencé à régresser au début des années 90 en conséquence aux politiques d'investissements et à la spéculation boursière et foncière des années 80. En 1996, la croissance a pu regagner son souffle grâce à la réforme fiscale et monétaire qui s'est caractérisée par des taux d'inflation et de dysfonctionnement social relativement bas. Cependant, le Japon souffre aujourd'hui du plus grand déficit budgétaire parmi les pays industrialisés. D'autre part, le Japon sera confronté à deux grands problèmes: le vieillissement et le surpeuplement.

Thumbs.db

حديث المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي

www.if.org.lb

العدد رقم ١٤

في هذا العدد

الافتتاحية
مقابلة مع مدير عام المالية: الدين العام بخطر

التدريب
نحو علاقة أفضل مع المواطن
التدريب بالتدريب
المعايير الدولية للمحاسبة
التدريب المستمر ... ضمنيّ
الدورات التحضيرية لامتحانات مجلس الخدمة المدنية

الشركاء في التدريب
مذكرات تفاهم بالتعاون مع الـ AMIDEAST والـ CCF
تعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس
التعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

بتصرف وزارة العمل
أخيراً توصلت إليه اجتماعات لجنة عربية الأعلان العربية
أخبار التنمية
ملتقى عرض وتقاش حول التهيئ الأنوار
جديد منشورة العربية على القمة التنفيذية
جديد دائرة رسم الأشكال

ركن الجمارك
إطلاق نظام سوبر
إطلاق مشروع مكننة الترانزيت "ماتا"
إطلاق نظام نجم للتدريب المشترك EDI في مطار بيروت الدولي

بكتب الموظفين
استعدادات مجلس الخدمة المدنية: نظام تأديل جديد

أخبار سريعة
زيارات البعثات والوفود الأجنبية والعربية للوزارة والمعهد المالي

حياة الوزارة
استعدادات توقيت تحديث الخ

المكتبة المالية
جديد المكتبة المالية: كتابان من المكتبة ٢٠٠٢

برعاية

SGBL

بنك سوسيته جنرال

حقل العقدان الأخيران من القرن الماضي بتطور هائل في حقلي المعلوماتية والاتصالات واكبه نمو في حجم التجارة والمبادلات الدولية وتوسع في نطاق ومفهوم العولمة أدّت الى تغيير في منهجية وأساليب العمل المتبعة في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. ومما لا شك فيه أن إدارات الجمارك في العالم اجمع سوف تتأثر مثل غيرها من الإدارات الرسمية والقطاعات الاقتصادية بهذه التطورات بحكم ارتباطها الوثيق بعملية التبادل التجاري بين الدول، بما في ذلك مراقبة تبادل السلع أو استيفاء الرسوم المتوجبة عنها.

لذلك، وفي سياق سعيها المستمر لمواكبة هذا التطور، أطلقت الجمارك اللبنانية مجموعة من البرامج الإصلاحية الجذرية على الصعيدين التشريعي والإداري، راسمة رؤية جديدة لعمل الجمارك تضفي تغيراً في الذهنية وأسلوب التعامل ومستوى الأداء لتتناغم وتتساوق مع حركة الإصلاحات المالية والإدارية التي يشهدها الاقتصاد اللبناني وتشهدها الإدارة المالية اللبنانية.

إن التوجه الذي تعتمده وزارة المالية في هذا الصدد ينبع من رغبتها في العمل على مواكبة حركة النشاط الاقتصادي والسعي الدائم لكي تكون محفزة لهذا النشاط ومبسّرة لأموره، وتعزيز نموها وتطورها. ولذلك، وفي ما خص الجمارك، فإن الرغبة هي برفع مستوى أدائها ولذلك فقد اعتمدت مقاربة جديدة تجعلها في موقع المشاركة في عملية التبادل التجاري وفي تحسين مستوى خدماتها لهذه القطاعات الاقتصادية بما يسهم حقيقة في تغيير الواقع والانطباع عن هذه الإدارة.

إن ترجمة هذه الرؤية على أرض الواقع تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية:

١- إدراك الجهات السياسية المعنية لأهمية مواكبة التطورات العالمية، ومدى انعكاس هذه المواكبة على تسهيل عملية التبادل التجاري، وعلى نمو وديناميكية الاقتصاد اللبناني. ويستوجب ذلك دعم عملية الإصلاح في إدارة الجمارك والتحسين في مستويات أدائها وكفاءتها.

٢- وعي إدارة الجمارك اللبنانية لدورها الجديد انطلاقاً من توفر الدعم السياسي اللازم. وفي هذا الإطار قامت الإدارة المذكورة بسلسلة إصلاحات انطلاقاً من إقرار قانون الجمارك الجديد وبرامج المكننة التي تم اعتمادها والتي تهدف في جوهرها إلى اعتماد معايير التجارة الدولية. وهي بذلك تسهم في المحافظة على الموقع الذي ينبغي أن تكون فيه وأن تنخرط في مفهوم العولمة الجديد مما يتطلب الانفتاح والعمل على تسهيل حركة التجارة العالمية.

٣- تجاوب إدارة الجمارك وتبنيها مشروع مكننة على مستوى عال من التطور المعلوماتي، مما يمكنها من معالجة إجراءاتها الجمركية اليومية ويؤسس لمستقبل تصبح فيه قادرة على مواكبة عالم التجارة الإلكترونية.

إن اعتماد هذه العناصر يستوجب اعتماد برامج تؤدي إلى مكننة شاملة ومتطورة لإدارة الجمارك. ولقد تمّ الشروع في تطبيق المكننة في إدارة الجمارك على مراحل؛ وذلك كما هو مبيّن في ما يلي:

كان العام ١٩٩٣ نقطة الانطلاق لهذه الورشة حيث تمت إعادة تأهيل المركز الآلي الجمركي الذي يعمل على إدخال معلومات البيانات الجمركية وإعداد إحصاءات التجارة الخارجية وتحليلها.